جامعة مدينة السادات

كليـــة التجـــارة
قسم المحاسبة

أثرتفعيل مبادرات الشمول المالى على التحاسب الضريبى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

"دراسة نظرية"

إعـــداد

وفـــــــــــاء عبد السلام

باحث دكتوراه

كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

٢٠٢٠م-١٤٤٢ه

ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي وأهميته وأهدافه ودوره في تطوير هيكل النظام الضريبي في مصر,حيث ساهم التطور الهائل في التكنولوجيا, وظهور العديد من الخدمات المبتكرة في تنظيم وإدارة عمليات الفحص والربط وتحصيل الضريبة.

كما أدى انتشار أدوات التكنولوجيا الرقمية دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي والذي يساهم بدوره في تعزيز العدالة الاجتماعية التي تمثل أحد أهم أهداف النظام الضريبي, وتحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية لمختلف شرائح المجتمع.

كما ساهمت التكنولوجيا الرقمية فى عملية التحاسب الضريبى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر سواء المسجلة لدى مصلحة الضرائب من خلال التحاسب فى ظل المنظومة الإلكترونية أوغير المسجلة , وبالإضافة لذلك ساعدت على ضم المشروعات غير المسجلة لدى مصلحة الضرائب والتى تعمل تحت مظلة الإقتصاد غير الرسمى إلى الإقتصاد الرسمى لما لها من أهمية كبيرة فى دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإنتاج القومى ومن ثم زيادة إيرادات الدولة .

لذلك سعت الدولة نحو ضرورة تطوير الإدارة الضريبية ومواكبة التطورات الهائلة في نظم الإدارة والتكنولوجيا ووضع تشريعات جديدة لمحاسبة هذه المشروعات وذلك من خلال إصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغررقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠ لتبسيط إجراءات التحاسب الضريبى ووضع العديد من الحوافز الضريبية وغير الضريبية لتشجيع مشروعات الإقتصاد غير الرسمى للإنضمام إلى الإقتصاد الرسمى, وتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات لجلب مشروعات حديثة لما لأهمية هذا القطاع من دفع عجلة التنمية وزيادة الإنتاج القومى الذى ينعكس أثره على إيرادات الدولة والمساهمة فى تقليل عجز الموازنة العامة للدولة .

الكلمات الإفتتاحية : الشمول المالى , التحاسب الضريبى , المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

Abstract

The study aims to present concepts about financial inclusion, its importance, objectives and role in developing the structure of the tax system in Egypt, where the tremendous development in technology has contributed to the emergence of many innovative services in organizing and managing the examination, assessment and tax collection processes.

The spread of digital technology tools has also played an increasing role in accelerating financial inclusion, which in turn contributes to enhancing social justice, which is one of the most important goals of the tax system, and achieving economic growth by expanding the range of financial and banking services to various segments of society.

Digital technology has also contributed to the tax accounting process for medium, small and micro enterprises, whether registered with the tax authority through accounting under the electronic or unregistered system, and in addition, it helped to include enterprises that are not registered with the tax authority and that operate under the umbrella of the informal economy into the formal economy. It has great importance in advancing economic development and national production, and thus increasing state revenues.

Therefore, the state sought the need to develop tax administration, keep abreast of the tremendous developments in management systems and technology, and develop new legislation to account for these projects by issuing the Small, Medium and Micro Enterprises Development Law No. (152) for the year 2020 to simplify tax accounting procedures and set up many tax and non-tax incentives to encourage projects The informal economy to join the formal economy, and provide the necessary funding for these projects to bring in modern projects because of the importance of this sector in promoting development and increasing national production, which has an impact on state revenues and contributes to reducing the state's general budget deficit.

Key words: Financial inclusion - Tax accounting - Medium, small and micro enterprises

أولاً : مقدمه :

تسعى الدولة جاهدة إلى دفع عجلة التنمية وتحقيق النمو الإقتصادى لتحقيق الإستقرار الإقتصادى وقد أوضحت هذه الرؤية من خلال إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ . ونظراً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تمثل القاعدة الأساسية للتنمية الإقتصادية ودورها فى دفع عجلة التنمية لما تقوم به من خلق فرص العمل , بالإضافة إلى عدم إحتياجها لرؤوس أموال كبيرة , فقد واجهت هذه المنشآت العديد من الصعوبات مما سارع بالحكومة إلى الوقوف على هذه الصعوبات وإيجاد السبل لحلها وتوفير الأموال اللازمة لتلبية إحتياجاتها , حيث أن هذه المشروعات تمثل ما يقرب عن ٦٠%من الإنتاج القومى المحلى المندرج تحت مظلة الإقتصاد غير الرسمى لذلك عملت الدولة على دمج هذا الإقتصاد غير الرسمى ضمن الإقتصاد الرسمى لما يحتويه من وحدات إقتصادية تضم العديد من مختلف الأنشطة من خلال إستراتيجية الشمول المالى التى تضم فئات المجتمع الفقيرة والتركيز على المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مما يساعد فى توفير المعلومات عن هذا القطاع من خلال المعاملات البنكية .

لذلك أصبح الشمول المالى أحد الوسائل الهامة لدمج الإقتصاد غير الرسمى فى الإقتصاد الرسمى , و تفعيل الضبط المالي عن طريق فرض الإجراءات الحاكمة لشمول المجتمع الضريبى للإقتصاد الكلى الذى يشمل كلا من الإقتصاد الرسمى وغير الرسمى , لما لذلك من دور أساسي في تحقيق المنفعة العامة وصولاً للعدالة الاجتماعية, ومساهمة المجتمع كله فى الإيرادات العامة التي تسهم في تمويل الخزانة العامة للدولة. وبذلك تضم الإقتصاد غير الرسمى الذى يتهرب من جميع أنواع الضرائب لمنظومة المجتمع الضريبى,فهى ظاهرة عامة تعانى منها معظم الدول وخاصاً الدول النامية ,حيث تنعكس سلباً على الإيرادات الضريبية المحققة وتساهم فى زيادة العجز الجارى للدولة. لذلك فإن عدم الحد من هذه الظاهرة يشجع على الفساد وخاصاً فى حالة عدم وجود تحديد دقيق لحجم مشروعات الإقتصاد غير الرسمى حيث تعمل فى أنشطة نقدية وتمارس أنشطة مشروعة ولكنها لاتلتزم جزئياً أو كلياً بالإجراءات الرسمية التى حددتها الدولة لمزاولة نشاطها .

كما يتوقف ذلك على الإدارة الضريبية ومدى كفائتها وفاعليتها فى تنفيذ التشريعات الضريبية بما يحقق العدالة الضريبية وشمول الإقتصاد غير الرسمى ضمن الإقتصاد الرسمى ,الذى يؤدى إلى إهدار الحصيلة الضريبية وضياع حق الدولة فيها والتى تعتبر المصدر الرئيسى لإيراداتها .

لذا تبنت مصلحة الضرائب المصرية سياسة جديدة تقوم على ضرورة تطوير الإدارة الضريبية ومواكبة التطورات الهائلة في نظم الإدارة والتكنولوجيا التي يشهدها العالم الآن, ومنها الإقرار الإلكترونى والدفع الإلكترونى وأخيرا منظومة الفاتورة الإلكترونية مما يتيح خدمة المجتمع الضريبي وتحقيق الالتزام

الطوعي للممولين, وذلك من خلال إصلاح المنظومة الضريبية, استكمالا لإصلاح النظم المالية والاقتصادية الدولية, وإصلاح الجهاز أو الإدارة الضريبية.

وترجم ذلك في مصر ما حدث من متغيرات اقتصادية واجتماعية في السنوات الأخيرة وإصدار دستور جديد في عام 2014م حدد فيه الدعائم العامة للسياسة الاقتصادية بفرعيها السياسة النقدية والسياسة المالية. فقد ورد في الفقرة الثانية من المادة (27) من دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام 2014م تحت عنوان "المقومات الاقتصادية" " ... ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة ، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الإستثمار,والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً , ومنع الممارسات الإحتكارية مع مراعاة الإتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الألواح المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة بما يحفظ حقوق العاملين ويحمي المستهلك ".

لذلك ساهمت الدولة من خلال البنوك المصرية بتقديم الخدمات الإئتمانية لهذه المشروعات وتوفير السيولة اللازمة من خلال الشمول المالى الذى أصبح توجها إستراتيجيا لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغرعن طريق إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع وإستقطاب وتشجيع الفئات المستبعدة على الدخول فى المنظومة المصرفية الرسمية للدولة من خلال التعامل مع القنوات الرسمية , مما دفع البنك المركزى وإتحاد البنوك المصرى لتعزيز الشمول المالى .

كذلك سعت لضم قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى قطاع وزارة التجارة والصناعة بهدف خلق قطاع قوى متطور من الصناعات المتوسطة والصغيرة لديها القدرة على المنافسة وتلبية إحتياجات السوق , وتعظيم قدرتها على المنافسة فى الأسواق الخارجية لفتح أسواق جديدة مما يؤثر إيجابياً على زيادة الإنتاج القومى .

ثانياً :الدراسات السابقة :

أولاً : دراسات تناولت محددات وآليات تفعيل الشمول المالى .

١- **دراسة (الأشقر ، ٢٠١٩) بعنوان : "دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر "**
استهدفت الدراسة تحديد معوقات ومتطلبات تطبيق الشمول المالي في مصر بهدف تحسين رفاهية الأفراد وزيادة دخولهم مما ينعكس إيجابيا علي الجانب الاجتماعي والاقتصادي.
وانتهت الدراسة إلي أن :
الشمول المالي يعمل علي زيادة أدوات الدفع الإلكتروني بهدف خلق زيادة عدد الأفراد والمنشآت للتعامل الإلكترونى مع النظام المصرفي وضم القطاع غير الرسمي إلي القطاع الرسمي بما يساهم في زيادة المتحصلات الضريبية.

٢- **دراسة (السواح ، نصير ، ٢٠١٩) بعنوان: " أثرتطبيق الشمول المالى على فاعلية الإقرار الضريبى"**
إستهدفت الدراسة أهمية تطبيق الشمول المالى فى دعم نظام الإقرار الإلكترونى ,حيث أن النجاح فى تحقيق المستهدف يرتبط بوجود قاعدة بيانات الكترونية مجهزة وموثقة عن جميع بيانات فئات المجتمع والتى لن تتأتى إلا بتطبيق الشمول المالى فى مجتمع الأعمال المصرى .وبما يسهل على مأمورى الفحص القيام بمهامهم الأساسية لفحص الملفات .

وتوصلت إلي أن :
- استخدام التكنولوجيا المالية يؤدي إلي سرعة تطبيق الشمول المالي مما يساهم في تخفيض أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية ويساعد على تحقيق العدالة الضريبية .
- أن تطبيق الشمول المالى يعمل علي دمج مشروعات الإقتصاد غير الرسمى فى الإقتصاد الرسمى وهذا يؤدى إلى تقليل والحد من التهرب الضريبى مما ينعكس أثرة على إيرادات الدولة ومن ثم تقليل عجز الموازنة العامة للدولة .

- أن تطبيق الشمول المالي واستخدام التكنولوجيا المالية والمصرفية يؤدي إلي زيادة ادخار الأفراد ومن ثم زيادة عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وزيادة الاستثمار برؤوس أموال مصرية.

٣- دراسة (إتحاد بنوك ,٢٠١٦) بعنوان : " مشروع التحول إلى الإقتصاد غير النقدى "

تناولت الدراسة ظاهرة التعامل النقدى بشكل عام أسوة بتجارب الدول الرائدة , وتناولت الأسباب التى تجعل الإقتصاد النقدى مستمراً فى الإقتصاد المصرى , كما تناولت الإطار القانونى والتشريعى للمعاملات المالية فى مصر موضحة الأحكام القانونية التى تساهم فى الحد من التعاملات النقدية وتشجيع التعاملات غير النقدية. وقد قدمت الدراسة إقتراح برنامج قومى متكامل لتشجيع وتنظيم التحول إلى الإقتصادغير النقدى معتمداً على ثلاثة ركائز وهى :-

١- تسهيل إجراءات فتح الحسابات المصرفية وخفض التكاليف المرتبطة بها .
٢- إجراء مجموعة من التغيرات التشريعة الواسعة فى مختلف القوانين المنظمة .
٣- الدعوة إلى تبنى برنامج قومى لقيد الملكيات العقارية والتجارية غير المسجلة. وإنتهت الدراسة بإقتراح مشروع قانون جديد يحقق الهدف المنشود من هذه السياسة ويدفع لتنفيذها بشكل تدريجى ولكن شامل بما يحدث أثر ملموساً ومستداماًنحو التحول غير النقدى .

٤- دراسة (خليل , ٢٠١٦) بعنوان: " آليات الشمول المالى نحو الوصول للخدمات المالية "

تناولت الدراسة مفهوم الشمول المالى والهدف منه, كما تناولت معوقات ومخاطر تطبيق الشمول المالى.

توصلت إلى الآتى :-

– ضرورة تعزيز الشمول المالى من خلال تيسير الحصول على التمويل المالى اللازم للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر, وكذلك دمج الإقتصاد غير الرسمى فى الإقتصاد الرسمى والتوسع فى إستخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة , وهذا يحتاج إلى مساندة جميع مؤسسات الدولة من خلال تبنى إستراتيجية متكاملة وفعالة للشمول المالى ودعم عملية التثقيف المالى , وتهيئة البيئة المناسبة لضمان حقوق مستهلكى الخدمات المالية .

٥- دراسة (Franklin Allen, et, ٢٠١٥) بعنوان :

" The Foundations of Financial Inclusion:Understanding Ownership and Useof Formal Accounts, at the World Bank "

تناولت الدراسة أسس الشمول المالى :لفهم الملكّية واستخدام الحسابات الرسمية فى تحقيق فوائد كثّيرة للأفراد. وأظهرت الدراسة الخصائص المرتبطة بالشمول المالى والسياسات الفعالة بين الفئات المختلفةمن الافراد أو الإناث أو الشاب بشكل عام

ونجد أن زّيادة متطلبات الشمول المالى ترتبط بتكاليف أقل لفتح الحسابات المصرفية، ومع ذلك فإن فعالية السياسات لتشجع الشمول المالى تختلف بإختلاف خصائص الأفراد المستهدفّين، حيث أصبح الشمول المالى الذي عرف عادة باسم استخدام الخدمات المالّية الرسمية يكون فى موضع اهتمام متزايد من صناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة فى القطاع المالى فى الحسابات المصرفيى ووجود حساب مصرفى يزيد من المدخرات وأوعية الإستثمار .

ثانياً : دراسات تناولت طبيعة ومنهجية التحاسب الضريبى بالبيئة المصرية .

٤- دراسة (معهد التخطيط القومى ,٢٠١٨) بعنوان :

"وقائع الحلقة السادسة الشمول المالى والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الضغر ".

إستهدفت هذه الدراسة بيان الشمول المالى فى تعزيز التنمية المستدامة وفى تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حيث أوضحت أن: موضوع الشمول المالى يمثل قضية على جانب من الأهمية لمواجهة التحديات التى تعانى منها البلدان ومنها تحديات (الفقر – البطالة – والعمل على تحقيق عدالة فى توزيع الدخول – الإستخدام الأمثل للموارد).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :-

ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين مبادرة الشمول المالى وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التى تلعب دوراً رائداًفى مكافحة الفقر والبطالة ورفع مستوى التنمية الإجتماعية والبشرية.

ثالثاً :مشكلة البحث :

شهدت المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إهتماماً كبيراً من جانب الدولة حيث تمثل القاعدة الأساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية مما يساعد فى دفع عجلة التنمية والنمو الإقتصادى, حيث تشمل المشروعات المتوسطة والصغيرة على كلا من الإقتصاد الرسمى والاقتصاد غير الرسمي ولم يعد مرتبط بالدول النامية فقط , ولكن تحتوي الأنظمة الاقتصادية_على اختلافها على الإقتصاد غير رسمي . فهويمثل الانشطه الاقتصادية التي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي ,ولا تخضع للضرائب ولا يتم مراقبتها من قبل الحكومة وبالتالى لا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي .

وقد نما فى المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الإقتصاد غير الرسمى نظراً لعدة أسباب تتمثل فى عدم قدرة القطاع الرسمي على تلبية حاجات العاملين به مما يدفعهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل الحصول على أجور إضافية , كذلك ظهور العولمة وأثرها على نوعية الأنشطة الممارسة بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل والاستثمارات ومدى قدرة المؤسسات على الصمود تجاه هذه العولمة , إدى ببعض المؤسسات من أجل مواكبة المنافسة الدولية اللجوءإلى البحث عن الايدى العاملة الرخيصة من البلدان النامية و توظيفها بطرق غير قانونية واستغلالها لأقصى درجة ممكنة . أيضاً الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، الخصخصة والأزمات الاقتصادية وحالات غلق كثير من مؤسسات الدوله العامة وما نتج عنها من تصريح العمال،...الخ وما ترتب عليه ضعف النمو الاقتصادي وعدم وجود وظائف جديده ،مما يدفع البعض الى اللجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل تلبية حاجاتهم .

وتتمثل آثار الاقتصاد غير الرسمي على مستوى الضرائب و توازن الموازنة العامة للدولة, فى أن البلاد التى يكون فيها الاقتصاد الرسمي أكثر تطورا من الاقتصاد غير الرسمي تتصف باستقرارالموازنة العامة ، وبالتالى تستطيع الدولة الاستمرار فى الأنشطة الاقتصادية في القطاعات المختلفه، وهذا ينعكس أثره على تطورالاقتصاد, ونتيجة لعدم المساواة في توزيع العبء الضريبي مما ينتج عنه ارتفاع في دخول أصحاب القطاع غيرالرسمي وانخفاضها بالنسبة لأصحاب القطاع الرسمي هذا بالرغم من استفادة كلا القطاعين من خدمات الدولة كالتعليم المجاني ، والصحة المجانية ..الخ

لذلك بادرت الدولة بوضع إستراتيجية الشمول المالى وأصدرت وزارة المالية تصريح بان الحكومة والبنك المركزى يسعون لدمج الاقتصاد غير الرسمى و تشجيع المواطنين على البحث عن مبادرات الاندماج المالى وهى حساب مصرفي لكل مواطن، وكان للبنك المركزى دوراً هاماً فى تشجيع البنوك التى تقدم التمويلات لهذه المشروعات وذلك بإعفائها من نسبة الإحتياطى النقدى الإلزامى , وتم تأسيس الشركة المصرية للإستعلام الإئتمانى لتوفير قاعدة بيانات تاريخية عن عملاء هذا القطاع .

وبالاضافه لذلك مشروع قانون للإجراءات الضريبية الموحدة الذى يعمل على توحيد إجراءات التحاسب الضريبى ويساهم فى ضم جميع الأنشطة الاقتصادية التى تعمل خارج الإقتصاد الرسمى ومن ثم الحد من التهرب الضريبى , كما تم مراجعة مواد قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ , والقوانين الآخرى ذات الصلة بتنمية هذه المشروعات وريادة الأعمال وتم إصدار قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠, الذى يشمل على إصدار نظام مبسط لمحاسبة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ضريبيا من أجل تشجيعهم علي الالتزام طوعا.

ومن ثم يمكن تجسيد مشكلة البحث فى التساؤلات الآتية :

١- **ما هى طبيعة ومحددات تفعيل الشمول المالى بالبيئة المصرية ؟.**
٢- **ما هى طبيعة ومنهجية التحاسب الضريبى بالمشروعات المتوسطة والصغيرومتناهية الصغر بالبيئة المصرية؟ .**
٣- **ما هى التحديات والمعوقات التى تواجه الإدارة الضريبية المصرية بشأن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ؟.**

٤- هل يؤثر تفعيل آليات الشمول المالى على منهجية التحاسب الضريبى بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ؟.

رابعاً :أهداف البحث :

- التعرف علي مفهوم وأهداف الشمول المالي ومدي مساهمته في زيادة الحصيلة الضريبية لمشروعات الإقتصاد غير الرسمى.
- تحديد المشكلات التى تواجه الإدارة الضريبية فى التحاسب الضريبى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .
- التعرف على الإصدارات القانونية الجديدة لمنهجية التحاسب الضريبى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغروالحوافز الضريبية وغير الضريبية لضم الإقتصاد غير الرسمى ضمن مشروعات الإقتصاد الرسمى .
- الكشف عن التحديات والمعوقات التى تواجه تفعيل الشمول المالى بالبيئة المصرية

خامساً :أهمية البحث :

تشمل أهمية البحث على كلا من الاهمية العلمية والاهمية التطبيقية.

١- الأهمية العلمية :

تنبع الاهمية العلمية للبحث من خلال أهمية الشمول المالى فى دعم المنظومة الإلكترونية فى بناء قاعدة بيانات الكترونية تشمل فئات المجتمع الضريبى , مما يساهم فى تطبيق المنظومة الالكترونية ضريبياً وتطوير الأداء الضريبي وسرعة تحصيل المستحقات الضريبية .

٢- الأهمية التطبيقية :

1/٢ تفعيل مبادرات الشمول المالى لضم المشروعات المتوسطة والصغيرة من الإقتصاد غير الرسمى للإقتصاد الرسمى مما ينعكس أثره فى القضاء على عجز الموازنة العامة للدولة وتحقيق الإستقرار الإقتصادى .

2/2 مواجهة الإقتصاد غير الرسمى وتزليل الصعوبات لإنضمامه إلى الإقتصاد الرسمى ومن ثم تدعيم الإقتصاد القومى.

3/2 إرساء الضوابط وتبسيط إجراءات التحاسب لخلق الإلتزام الطوعى لتسديد الإلتزامات المستحقة مما يساهم فى زيادة الموازنة العامة للدولة.

4/2 تطبيق العدالة الإجتماعية وتوزيع العبء الضريبى وتحقيق المساواه بين مشروعات الإقتصا د الرسمى والإقتصاد غير الرسمى لإستفادة كلا القطاعين من الخدمات التى تؤديها الدولة.

5/2 تسليط الضوء على التشريعات الضريبية والقوانين التى تم إصدارها لتسهيل التحاسب الضريبى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

سادسا:فروض البحث :

يمكن صياغة فروض البحث " أثر تفعيل مبادرات الشمول المالى على التحاسب الضريبيى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر " فى الفرض الرئيسى كما يلى :

الفرض الأول : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تفعيل مبادرات الشمول المالى والتحاسب الضريبى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

الفرض الثانى : يوجدعلاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادرات تفعيل الشمول المالى و تطوير الإدارة الضريبية .

الفرض الثالث : يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية بين تطوير الإدارة الضريبة والتحاسب الضريبى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

الفرض الرابع :توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالى ومنهجية التحاسب الضريبى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

سابعا:حدود البحث :

إقتصر البحث على الإدارة الضريبية المصرية , لذا يخرج عن نطاق البحث مكونات هيكل النظام الضريبي الأخرى من تشريع ومجتمع ضريبي, كما يركز البحث على المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

١- مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدارسة في المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمصلحة الضرائب المصرية , وسوف يتم إختيار عينة الدراسة باستخدام الأدوات الاحصائية المناسبة في تحديد حجم العينة.

٢- منهجية البحث :

تم إستخدام المنهج الاستقرائي للتوصل إلي طبيعة نظام الشمول المالي من خلال المراجع العلمية والدراسات البحثية والعلمية, وكذلك استخدام المنهج الاستنباطي لتحديد أثر الشمول المالي علي تطوير الإدارات الضريبية في مصر وإنعكاس ذلك على محاسبة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

ثامناً : خطة البحث:

- **المبحث الأول :محددات وضوابط تفعيل الشمول المالى بالبيئة المصرية .**

أولاً : مقدمه:

ثانياً : مفهوم وأهداف الشمول المالى .

ثالثاً : أهمية ومتطلبات الشمول المالى .

رابعاً : أبعاد وركائزالشمول المالى فى ضوء إستراتيجيات البنك المركزى .

خامساً : التحديات والمعوقات التى تواجه تفعيل الشمول المالى بالبيئة المصرية .

المبحث الثانى : الإدارة الضريبية:

أولاً :مقدمه :

ثانياً : محددات وسياسات إعادة المنظومة الضريبية بالبيئة المصرية .

ثالثاً : التحديات والمعوقات التى تواجه النظام الضريبى للمشروعات المتوسطة والصغيرة بالبيئة المصرية .

رابعاً : الإجراءات الإصلاحية لتطوير المنظومة الضريبية وتحقيق الضبط المالى.

خامساً : محددات توافق النظام الضريبى المصرى مع إستراتيجية الشمول المالى

- **النتائج والتوصيات .**
- **المراجع .**

المبحث الأول

محددات وضوابط تفعيل الشمول المالى بالبيئة المصرية

أولاً : مقدمه :

يعد الشمول المالى من المفاهيم المستحدثة فى المجتمع , يعتبر الشمول المالي أداه الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الإقتصادي والإستقرار المالي, فالشمول المالي من الصيغ المالية والمصرفية الجديدة التي تسعى جميع الدول العربية على تطبيقيها وتعميميها. حيث يرتبط بزيادة تطور المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة فعالية السياسة النقدية وتنويع أدواتها بهدف زيادة جهود المتعاملين لجذب ذوي الدخول المحدودة وربطهم بالنظام المالي ، تسهيل الحصول على الخدمات المالية والتأكد من أن كل فرد في المجتمع له القدرة على الحصول على الخدمات المالية.

أيضاً للشمول المالي آثار إيجابية على الاستقرار المالي من خلال تقليل المخاطر الدورية؛ فالزيادة الكبيرة في أعداد صغار المدخرين عن طريق التوسع فى الشمول المالي، من شأنه أن يزيد من حجم واستقرار قاعدة ودائع البنوك التي من شأنها أن تقلل من اعتماد البنوك على التمويل" غير الأساسي" كذلك يحصن الشمول المالي نسبياً المجموعات ذات الدخل المنخفض من التقلبات خلال الدوارت والأزمات الاقتصادية .

ثانياً : مفهوم وأهداف الشمول المالى .

1/1 مفهوم الشمول المالى .

هناك العديد من التعريفات للشمول المالي تم وضعها من قبل الجهات الدولية والمختصين بتطبيقه وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ومن أهم هذه التعريفات ما يلي :

- **تعريف تقرير الأمم المتحدة.**

عرفت الأمم المتحدة الشمول المالى بأنه : " توفير الخدمات المالية للطبقات الفقيرة بشكل دائم وبتكلفة يمكن تحملها، بهدف دمج هذه الشريحة من المجتمع في الاقتصاد كما أنه يعبر عن مدى استطاعة الافراد ومنشآت الأعمال الحصول على منتجات وخدمات مالية مفيدة وبتكلفة معقولة تشبع حاجاتهم من :ادخار، إئتمان، مدفوعات، وتأمين، على أن تقدم هذه الخدمات بطريقة آمنة ودائمة ".

- **تعريف معهد التخطيط .**

"يعرف الشمول المالى بإنه : تمكين جميع الأفراد والمنشآت وكافة فئات المجتمع من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية التى تتناسب وإحتياجاتهم بأسعار وتكاليف معقولة وبشكل عادل وبطرق مناسبة من خلال أساليب وضعت لذلك " (٢٠١٧, ٢٠١٨ ,ص ٢) .

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE)** : الشمول المالي علي أنه"العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي (صندوق النقد الدولي, ٢٠١٥) .

- **تعريف (AFI) ومجموعة العشرين .**

عرفت الشمول المالى على أنه " مجموعة الإجراءات التى تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز أصول وإستخدام كافة فئات المجتمع بمايشمل الفئات المستهدفة والميسورة ,للخدمات والمنتجات المالية التى تتناسب مع إحتياجاتهم حيث تقدم لهم بشكل شفاف وعادل وبتكاليف معقولة ".

ومع تزايد الاهتمام الدولي بالشمول المالي , تمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصولها لجميع فئات المجتمع ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة .

وترى الباحثة :

التعريفات السابقة نجد أنها تتفق فى :

توسيع قاعدة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع , وتعرف الشمول المالى أنه عملة ذو وجهين تقديم الخدمات والمنتجات المالية لجميع فئات المجتمع سواء أفراد أو منشآت وتوفير الدعم التمويلى اللازم لنمو وزيادة المشروعات المتوسطة والصغيرة وإستقطاب مشروعات الإقتصاد غير الرسمى ضمن منظومة المعاملات البنكية بما يحقق نمو الجهاز المصرفى من ناحية ويعمل على توفير قاعدة بيانات لهذه المشروعات من خلال المعاملات البنكية وبما يمكن الدولة من حصروتحديدالمجتمع الضريبى من ناحية آخرى , وهذا ينعكس أثره على زيادة إيرادات الدولة ومن ثم المساهمة فى تقليل عجز الموازنة العامة .

2/1 أهداف الشمول المالى.

يعتمد الشمول المالى على تسهيل الخدمات المالية المختلفة ونطاقها لتشمل كافة فئات المجتمع من أفراد ومؤسسات وخاصة المشروعات المتوسطة والضغيرة ومتناهية الصغر . وتشمل أهداف الشمول المالى أهداف إقتصادية وإجتماعية .

1/2/1 الأهداف الإقتصادية.

- تخفيض حجم الإقتصاد غير الرسمى فى الدولة حيث تتم المعاملات فى المشروعات المتوسطة والصغيرة بعيداً عن المعاملات البنكية من خلال التعامل المباشر , وبالتالى فإن ضم هذه المعاملات البنكية يُمكن الدولة من الحصول على المعلومات من التعاملات المالية لأنشطتهم بما يمكنها من تحديد حجم هذا القطاع.
- الحد من التفاوت فى الدخل , وتعبئة المدخرات من خلال تزويد الفئات الفقيرة بالخدمات والمزايا المصرفية مما يساعد فى تكوين رأس المال .
- تعدد مؤدى الخدمات المالية , وإتساع النظام المالى لتلبية متطلبات وإحتياجات المجتمع , وتحقيق فعالية التكلفة بماينعكس على نمو القطاع المصرفى .

2/2/1 أهداف إجتماعية.

- الوصول بالخدمات المالية بتكلفة معقولة لجميع الأسر والمشاريع والتى تشمل (المدخرات , الإئتمان قصيروطويل الأجل , الرهون العقارية , التأمين , المعاشات).
- القضاء على الفقر وهو الهدف الرئيسى والوحيد للشمول المالى , لتحقيق سبل العيش المستدامة .

ثالثاً: أهمية ومتطلبات تغعيل الشمول المالى .

1/3أهمية الشمول المالي:

- يعمل الشمول المالي علي دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة لدورها فى تقديم الدعم والتمويل لتتحول إلى شركات صغيرة ومتوسطة مولدة للأعمال وفرص العمل. ولذلك يعمل الشمول المالي علي اتساع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية الذي يساهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، بالإضافة إلى دعم القطاع المصرفي وتشجيع الادخار.
- يساهم تطبيق الشمول المالي في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية. بالإضافة إلى زيادة المعلومات عن التعاملات المالية بما يقلل عجز الموازنة من زيادة الإيرادات.
- ومن الفوائد التي تنعكس بالإيجاب علي الاقتصاد القومي عمل قاعدة بيانات قومية والحصول علي كافة البيانات المتعلقة بالأفراد وحساباتهم من خلال الرقم القومي مما يسهل من عمليات الحصر وقياس الموارد الموجودة فى الدولة مما يسهل من عمليات الرقابة والمتابعة، مما يساعد علي رفع التصنيف الائتماني للدولة.

2/3 متـــــــــطلبات الشمـــــــول المـــــالي.

يسعى الشمول المالى لتعزيز وتحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع سواء كانوا أفراد أو منشآت , وجذب المستبعدين عن النظام المالى الرسمى وتعريفهم بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والإستفادة منها , وقد صرح رئيس(ماستركارد) من خلال المؤتمر الذى تم عقده بالإمارات .

توافر الشروط الآتية لتحقيق الشمول المالى وتشمل :

١. رفع معدلات إستخدام الهواتف الذكية بين المواطنين .
٢. إنتشار البطاقات مسبقة الدفع بين المواطنين .
٣. زيادة عددالصرافات الآلية بهدف توسيع شبكة إتاحة الخدمات المصرفية .
٤. العمل على إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية للأفراد والشركات .
٥. يتيح الشمول المالى دفع الفواتير من خلال نقاط البيع الإلكترونية والهواتف الذكية وتعميم الخدمات المالية .
٦. دارسة السوق المصرفي لمطالب وإحتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيها على أرض الواقع ومدى تناسبها مع أفراد المجتمع.
٧. توفير الخدمات الإستشارية للعملاء ومساعدتهم فى إختيار الخدمات الأكثر ملائمة لمساعدتهم على إدارة أموالهم بطريقة سليمة.
٨. تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المُقدمة وتطبيق سياسة عادلة.

ومن اهم الدول التى سعت لتطبيق مبادرة الشمول المالى ماليزيا .

حيث تُعد ماليزيا نموذجاً لتحقيق الشمول المالي فقد اتبعت سياسة اقتصادية قائمة على تحقيق الشمول والاستقرار المالي، والتي تعد من "السياسات الإلزامية" بعد حدوث الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ كجزء من مرحلة الإصلاح ، حيث قامت بتقديم "وكيل الخدمات المصرفية"- مبادرة (AB): تكمن فلسفتها بشكل أساسي في إمكانية أن تُوقع المؤسسات المالية شراكات مع متاجر البيع بالتجزئة ومكاتب البريد، وذلك بغرض تقديم بعض الخدمات المالية لغير مستخدمي الخدمات المالية نيابة عن المؤسسات المالية، حيث أنه لا تواجد للبنوك في مثل تلك المناطق النائية.

وتتيح الخدمات المالية التي تقدمها تلك المبادرة للعملاء دفع فواتير الخاصة بالعديد من الخدمات، وأقساط القروض وكذلك عمليات التحويل المالي. وقد حققت آلية المبادرة صلاحياتها من خلال جذب مختلف القطاعات غير الرسمية لاستخدام الخدمات المالية الرسمية دون وجود قائم للبنوك، بالإضافة إلى زيادة الأرباح. لذا، تُعد ماليزيا مثالًا مثيرًا للإعجاب على التنفيذ الناجح لاستراتيجيات الشمول المالي من خلال تقديم سياسات مبتكرة، أمثال مبادرة "وكيل الخدمات المصرفية"، و "الخدمات المصرفية الأساسية" من أجل مواجهة حواجز العرض على اختلاف أنواعها. فقد قدمت ماليزيا خطة تهدف لزيادة مستوى المعرفة المالية بين مختلف مستخدمي الخدمات المالية.

رابعاً : أبعاد وركائز الشمول المالى فى ضوء إستراتيجيات البنك المركزى .

1/4 أبعاد للشمول المالي .

تتمثل أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي في استخدام الحسابات المصرفية ، الادخار ، والاقتراض ، المدفوعات ، والتأمين . ويتم قياس الشمول المالي من حيث قياس مدى إتاحة الخدمات المالية التى تمثل العرض من جهة, وقياس مدى استخدامها واستغلالها من جهة أخرى المتمثلة فى جانب الطلب ، وبالتالى فان الشمول المالي يهدف لتوسيع فرص الوصول للخدمات المالية من خلال تطوير جانبى العرض والطلب **ويمكن تلخيص هذه الأهداف كما يلى :**

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية .
- الإستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل المواطنين .
- تعزز جودة الخدمات المالية .
- تحسين عملية الوساطة بين الودائع والإستثمار .

وقد تم تحديد الشمول المالى كعامل رئيسى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث الزمت مجموعة العشرين تعزيز الشمول المالى فى جميع أنحاء العالم وأكدت على ضرورة تطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالى الرقمى , حيث قامت اكثر من (٥٥) دولة منذ عام (٢٠١٠) بتحقيق الشمول المالى , وقام اكثر من (٣٠) دولة بخلق إستراتيجية وطنية بهذا الشأن مما يزيد من سرعة الإصلاحات وتأثيرها (خليفة آدهم , ٢٠١٨) .

2/4 إستراتيـــــــــجية البنك المركزى .

تقوم البنوك المركزية بدور أساسى فى تعزيز الشمول المالى من خلال وضع القواعد المنظمة التى تهدف إلى تبسيط الإجراءات والمعاملات المصرفية وذلك من خلال إنشاء إدارة مركزية للشمول المالى بالبنك المركزى , وقد تم إتخاذ خطوات إيجابية تضمن بها تطبيق سياسات وإستراتيجيات الشمول المالى لتضم كافة القطاعات الإقتصادية إلى منظومة الإقتصاد الرسمى .

ويعمل البنك المركزي المصري على جذب العديد من الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومُتناهية الصغر أيضاً. لان نسبة المُعاملات المالية التي تتم خارج الجهات المصرفية الرسمية كالبنوك ومكاتب البريد والجمعيات الأهلية المصرفية كبيرة, بلغت ما يزيد عن 30 %من إجمالي التعاملات المالية بالسوق.

حيث تعد عائق كبير للتنمية الإقتصادية التي تسعى الدولة إلى تطبيقها وخاصة بعد تحرير سعر صرف العملة , مما دفع البنك المركزي المصري إلى التعاون مع الجهات المالية والمصرفية الرسمية بالدولة, بهدف إيجاد حلول تشجيعية لجذب العملاء وكسب ثقتهم بالتعامل داخل الجهاز المالي القانوني والرسمي .

وتتمثل جهود البنك المركزي المصري فيما يلى :

- إنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي في نوفمبر ٢٠١٦ ، والتي تتولى تنسيق جهود الشمول المالي بالتشاور مع الأطراف المعنية في الدولة.
- إنشاء لجنة داخلية للبيانات بالبنك المركزي المصري والتي تختص بتحديد المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مستوى الشمول المالي على مستوى الدولة وتجميع البيانات والمعلومات في ذات الشأن وتطوير تلك المؤشرات. ويبين الشكل(١) التالى الأطراف المعنية بالشمول المالى بالدولة **المصدر :(البنك المركزى,٢٠١٤).**

كما قام البنك المركزي المصري بوضع استراتيجية قومية لتعزيز الشمول المالي في مصر بهدف:

- العمل على تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة، إنشاء قاعدة بيانات شاملة لقياس مستويات الشمول المالي علي جانبي العرض والطلب للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد الفجوات.

- تحقيق الحماية المالية للمستهلك لزيادة الثقة في القطاع المصرفي والنظام المالي، بالإضافة إلى تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، إلى جانب الاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية، ونشر الخدمات المالية الرقمية (البنك المركزي المصري, ٢٠١٧, ص٢٩).

3/4 الركائز الأساسية لإستراتيجية الشمول المالى .

يقوم مفهوم الشمول المالي علي ركيزتين هما :

١- **الخدمات المالية الرقمية.**

٢- **تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.**

كما يوجد ركائز أساسية أخري يجب توافرها لإنجاح تطبيق مفهوم الشمول المالي والتي تتداخل مع المحورين الرئيسيين وتساهم في تحقيق الأهداف وهي :

٣- **حماية المستهلك المالي .**

٤- **استخدام التكنولوجيا المالية .**

٥- **قواعد البيانات والأبحاث .**

٦- **البنية التشريعية للنظام المالي .**

٧- **التثقيف المالي والمصرفي**

ويوضح الشكل التالي (٢)الركائز الأساسية التي يقوم عليها الشمول المالي .

المصدر : (البنك المركزى ,٢٠١٧)

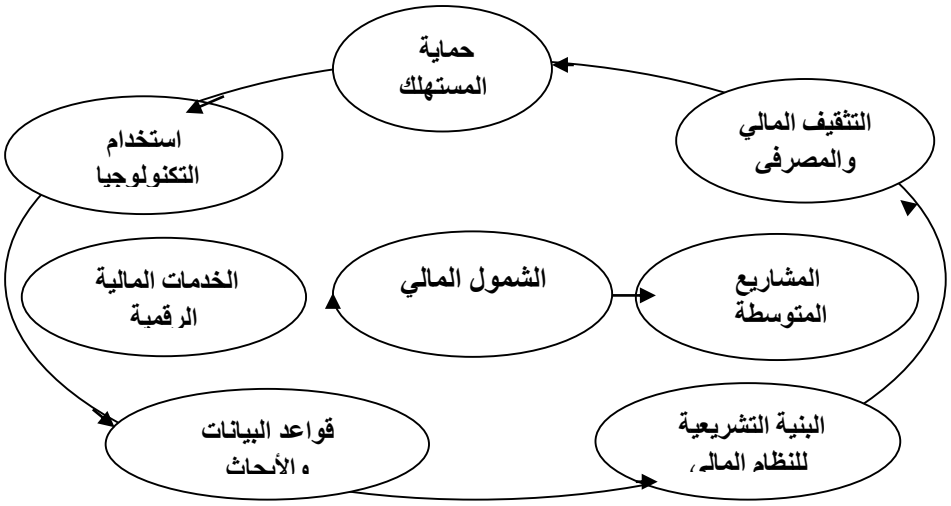

1/3/4 الخدمات المالية والرقمية.

حدد البنك الدولي الخدمات المالية الأساسية التي ينبغي أن يحصل عليها الأفراد في المجتمع و تتمثل في أربعة أنواع رئيسية هي : المعاملات المصرفية (الحسابات الخاصة للأفراد سواء لتلقي المرتبات ، سداد الأقساط ، والحسابات الجارية) ، الادخار (حسابات ادخارية) ، الائتمان (خدمة الاقتراض) ، و التأمين (خدمات التأمين علي الأصول وغيرها).

وتعتبر الخدمات المالية الرقمية والمصرفية الإلكترونية أحد الوسائل الهامة لدعم مفهوم الشمول المالي وذلك من خلال تيسير الوصول إلى الخدمات المالية للشرائح المستخدمة لتلك الخدمة (البنك المركزي المصري, ٢٠١٤, ص٩٧) كما يلى:

- وضع إطار عمل يتم من خلاله توجيه البنوك بشأن تنفيذ الضوابط الأمنية على المنتجات والخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال الإدارة الفعالة للمخاطر المرتبطة بذلك ضمن إطار سليم من الحوكمة. و يتضمن إطار العمل حوكمة نظم المعلومات بما في ذلك (حوكمة أمن المعلومات)، (إدارة المخاطر)،(استمرارية الأعمال /النشاط) ، (إدارة الطرف الثالث) , (المتابعة والمراجعة).
- وضع إجراءات رقابية تتضمن سياسات الترخيص والرقابة الميدانية والمكتبية وتقييم الطرف الثالث (إن وجد) .

- وضع قواعد لمختلف المنتجات المصرفية الإلكترونية مثل الخدمات المصرفية باستخدام المحمول وماكينة الصراف الآلي ATM والخدمات المصرفية باستخدام الهاتف كجزء من الإطار العام.

2/3/4 تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

يعتبر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالى من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للشركات الصغيرة والمتوسطة. إن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المنشود لأي دولة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التوسع في التمويل المصرفي للمشروعات المتوسطة والصغير ومتناهية الصغر وذلك للعمل علي محاربة الفقر والبطالة ومستوي عدم الاستقرار الاقتصادي. ولهذا فإن دعم وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يمثل أولوية للدولة المصرية في المرحلة الراهنة إيمانا منها بالدور الذي تلعبه هذه المشروعات في النهوض بالصناعة المصرية وتحسين الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وركيزة أساسية وأداة لتعزيز الشمول المالي.

3/3/4 حماية المستهلك المالي :

ويقصد بحماية المستهلك حماية عملاء البنوك من خلال مايتم تطبيقه من إجراءات وقواعد تعمل علي الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها العملاء حال تعاملهم مع البنوك والتي تكفل لهم الحصول علي مختلف الخدمات المالية في اطار من متكامل من الشفافية والإفصاح في التعامل المالي بما يضمن حصولهم علي حقوقهم دون انتقاص وعدم الإضرار بمصالحهم ، ومساءلة من يتجاوز هذه القواعد والإجراءات. وتهدف هذه القواعد إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفى بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالى وبالتالي الاستقرار المالى والكفاءة والنمو على المدى الطويل وذلك من خلال وضع أسس للحماية المالية للمستهلك على النحو التالى (خليل, ٢٠١٩, ص ص ٢١١- ٢١٢):

ويمكن تلخيص القواعد والإجراءات الخاصة بضمان الحماية المالية للمستهلك من خلال :

- التوعيه والتثقيف المالي والعمل علي إطلاع العملاء علي التحديثات والتغيرات التي تطرأ علي المنتجات المالية .
- إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة
- اتباع منهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ، يشتمل علي تسعير الخدمات المالية بشفافية تامة ،وآلية لمعالجة شكاوى العملاء ، وتحديد الجهة الإشرافية المسئولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية

وبذلك نجد ان عملية حماية العملاء تقوم علي ثلاثة محاور هي :

- **البعد التنظيمي والرقابي :** وتشمل الأساليب والممارسات التي تمارسها السلطات الرقابية المعنية بحماية العملاء .
- **البعد التشريعي :** ويشمل التشريعات المنظمة لحقوق وواجبات العملاء ، ويمثل الإطار الإلزامي للتعامل مع العملاء والتعرض للعقوبة المناسبة في حالة مخالفة ذلك الإطار .
- **البعد التثقيفي للعملاء :** ويشمل مجموعة الأنشطة والممارسات التي تستهدف رفع مستوي المعرفة المالية للعملاء ومساعدتهم علي اتخاذ القرارات المالية المناسبة وذلك لحمايتهم والحصول والمحافظة علي حقوقهم .

4/3/4 استخدام التكنولوجيا المالية :

بدأت التكنولوجيا المالية بالظهور للمرة الأولى عام ٢٠٠٨، بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، هذا وقد نمت التكنولوجيا المالية الحديثة بشكل كبير في السنوات الأخيرة وذلك نتيجة عدد من العوامل أهمها التقدم التكنولوجي السريع، زيادة توقعات العملاء فيما يتعلق بالخدمات المقدمة لهم، وتطور التشريعات المالية وهيكل السوق.

وصار مصطلح التكنولوجيا المالية متدوال بين الجميع تعبيرا عن خدمات مالية من نوع جديد تجمع بين تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية التقليدية مثل المدفوعات والتحويلات وإدارة الأصول.

ويمكن القول بأن التكنولوجيا المالية " أي ابتكارات مالية تكنولوجية يتم استخدامها في تحسين أو تطوير أو تغيير أو تقديم الخدمات المالية أو نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ". و تستخدم التكنولوجيا المالية في مجالات مالية متعددة، بدء من خدمات التجزئة إلى أسواق رأس المال والبنية المالية التحتية صندوق النقد الدولى ,٢٠١٧.

هذا وقد قام مجلس الاستقرار المالي مؤخراً بتصنيف تطبيقات التكنولوجيا المالية ضمن خمسة مجالات واسعة وهي :

- المدفوعات والمقاصة والتسويات - الودائع والإقراض وزيادة رأس المال.
- التأمين - إدارة الاستثمارات - دعم السوق.

مبتكرات التكنولوجيا المالية :

وتعتبر من أهم مبتكرات التكنولوجيا المالية التي تشغل قدر كبير من الاهتمام في القطاع المالي **هي**:

١- المحافظ الرقمية ، المدفوعات عبر الأجهزة المحمولة ، النقود الإلكترونية ، المدفوعات عبر الحدود ، أدوات المقارنة والتحويل ، المستشار الآلي .

٢- تحديد الهوية ، الإقراض بين النظراء ، التمويل الجماعي ، تحليل البيانات الضخمة ، خدمات التأمين ، تكنولوجيا منع الغش والاحتيال، و خدمات إدارة الأصول الرقمية .

أهم العوامل التي ساعدت علي انطلاق وانتشار هذه المبتكرات استخدام ما يلي :

الإنترنت ، الهواتف المحمولة الذكية ، الحوسبة فائقة السرعة ، الذكاء الاصطناعي وخوارزميات التعليم الآلي ، تكنولوجيا الربوت ، الحوسبة السحابية ، تحديد الهوية / القياسات الحيوية .

وعلي ذلك يمكن القول أن مبتكرات التكنولوجيا المالية تعمل علي تقليل الاستبعاد المالي بقدر الإمكان وذلك لأنها تعمل علي وصول الخدمات المالية إلي كافة طبقات المجتمع بقدر الإمكان وتعمل علي تقليل التكلفة وسرية المعاملات وسهولة وسرعة الوصول للخدمات المالية والمصرفية.

5/3/4 قواعد البيانات والأبحاث :

تساعد البيانات الضخمة في تعزيز فرص وصول الخدمات المالية إلي كافة أفراد المجتمع وهو مطلب أساسي من متطلبات الشمول المالي . ونتيجة لاستخدام تقنية البيانات الضخمة (Big Data) ستختفي العروض العامة من البنوك لجذب عملا ء جدد اليها ، حيث أنه بمجرد تحليل البيانات يتم تقديم خدمات تتنوع بتنوع قاعدة العملاء مما يرفع نسبة تفاعل واستخدام العملاء للخدمات والمنتجات المصرفية والتي ستزيد من أرباح البنك ، وتحديد مشاكل كل عميل والعمل علي حلها في الحال لتحسين وتطوير الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة لعملاء البنك (وهدان, عبد الهادي, ٢٠١٩).

6/3/4 البنية التشريعية للنظام المالي :

إن وجود إطار تشريعي مناسب للنظام المالي يعزز من الاستقرار المالي، حيث أثبتت التجارب أنه في حال كانت التشريعات الرقابية والتنظيمية على النظام المالي غير مناسبة فإنها ستؤدي وبشكل واضح إلى تعميق الأزمات المالية النظامية عند حدوثها، هذا ويقوم البنك المركزي المصري وبشكل مستمر بالتحقق من صحة أعمال وأداء المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته والتأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والأعراف المصرفية وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والاستقرار النقدي والمالي.

7/3/4 التثقيف المالي والمصرفي :

بدأ الاهتمام الحقيقي بموضوع التثقيف المالي من قبل الحكومات والبنوك المركزية للدول حول العالم في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨حيث أظهرت هذه الأزمة عواقب عدم وجود ثقافة مالية لدي غالبية المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية الأمر الذي دفع الكثير من الحكومات والبنوك المركزية للدول حول العالم إلي وضع استراتيجيات قومية للتثقيف والتعليم المالي. فالتثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) هو" العملية التي يتم من خلالها تحسين ادارك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها من خلال زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حال احتاجوا للمساعدة".

وحيث أنه يوجد ثلاث مؤشرات رئيسية للشمول المالي هي : (سهولة الوصول إلي الخدمات المالية. - الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل الأفراد . - تعزيز جودة الخدمات المالية). ولا يتم تعزيز جودة الخدمات المالية بدون التثقيف المالي ، لذا فالتثقيف المالي يمثل مؤشرا من مؤشرات الشمول المالي ، حيث يقيس المعارف المالية الأساسية للمستخدمين للخدمات المالية والمصرفية وقدرتهم علي التخطيط للاستفادة من دخولهم واستغلال الفرص المالية والمصرفية المتاحة. وعلي ذلك نجد أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي.

ولذلك تسعي حكومات الدول النامية للعمل علي تعزيز تطبيق الشمول المالي من خلال تسهيل إمكانية الوصول إلي الخدمات المالية والمصرفية (الرسمية) ، ولكن إن لم يتوفر لدي مواطنيها الثقافة والمهارات المالية اللازمة للتعامل مع هذه الفرص، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلي نتائج عكسية مثل : تراكم الديون وعدم القدرة علي سداد القروض وصولا إلي حالات الإعسار والإفلاس المالي. وينطبق هذا بصفة خاصة علي النساء والشباب والفقراء والأقل تعليما وهؤلاء هم من يكونون في الأصل أهدافا للبرامج الحكومية الرامية إلي التوسع في تطبيق الشمول المالي.

خامساً : التحديات والمعوقات التى تواجه تفعيل الشمول المالى بالبيئة المصرية .

1/5 تحـــــــــديات الشمـــــــــــــــول المالى .

فى ظل تحقيق هدف القطاع المصرفى لتحقيق الشمول المالى تقديم الخدمات المصرفية بسهولة وبتكلفة معقولة مما يشجع الفئات المستبعدة إقتصادياً إلى اللجوء للقنوات الرسمية والحصول على الخدمات المالية والإنضمام إلى الإقتصاد الرسمى.

وتشمل معوقات تحقيق الشمول المالى ما يلى (محمد .٢٠١٩) :

- أن معدلات الشمول المالى فى المنطقة العربية لاتزال دون المستوى المطلوب بإستثناء دول مجلس التعاون الخليجى الستة , وأن مص تسير بقوة نحو تحقيق الشمول المالى وتحتاج إلى تبنى إستراتيجية وطنية للشمول المالى تتضافر فيها كل الجهود والهيئات المعنية فى صياغتها وتنفيذها .
- الآثار المترتبة على نجاح إستراتيجية الشمول المالى يؤدى إلى الإندماج بين الإقتصاد الرسمى وغير الرسمى مما يؤدى إلى زيادة الحصيلة وتحسين ظروف المعيشة وزيادة الإدخار ومن ثم ينعكس على خفض الموازنة العامة للدولة .
- غياب الوعى الكافى بأهمية الشمول المالى كخطوة هامة فى تنمية الإقتصاد القومى
- الإجراءات المشددة فى البنوك الوطنية والأجنبية عقبة أمام تطبيق الشمول المالى من حيث (مصادر الأموال- إجراءات فتح الحسابات البنكية) .
- إرتفاع نسبة الأميه حيث لا يجيد الكثير التعامل مع الكروت الذكية وماكينات الصرف الآلى .
- طبيعة نظم المعلومات المحاسبية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن غياب نظم المعلومات المحاسبية يقف عائق أمام هذه المشروعات فى التمويل اللازم لتطويرهذه المشاريع , بسبب عدم قدرتهم على توفير الضمانات والبيانات المالية التى تتطلبها الجهات المانحة للتمويل والتى تقف عائق أمام الشمول المالى لإعتقادهم أن إستخدام هذه النظم يفوق العائد من إستخدامها .

لذلك لابد أن تدرج هذه المشروعات أهمية نظم المعلومات المحاسبية لأنه يساعد فى توفير المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات .

2/5أدوات تفعيـــــــــــــــل الشمـــــــــــــــول المالـــــــــــــــى .

لكى يتحقق هدف الشمول المالى ووصول الخدمات المالية لكل فئات المجتمع يجب إستخدام الأدوات الآتيـــــــــــة:-

- تطبيق تكنولوجيا المعلومات .
- إستخدام نظام معلومات المحاسبة الإلكترونية .
- الدفع الإلكترونى من خلال إستخدام الهواتف المحمولة – كروت الإئتمان – التحويلات الإلكترونية بهدف تقديم الخدمات الملائمة , وتحديد الحوافز والضمانات حسب التوزيع الجغرافى .
- الدفع بالوسائل الرقمية يحدد مسار البيانات .

حيث توافر هذه الأدوات يساعد فى توفير البيانات اللازمة لتفعيل الشمول المالى ومن رفع كفاءة وتحصيل الإيرادات وأداء المدفوعات الحكومية .

وفي الآونة الأخيرة قامت الدولة بتوجيه أولوية قصوى لملف نظم الدفع الإلكترونية حيث أصدر السيد رئيس الجمهورية قرار رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات والذي يختص بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، مما يساهم في تحقيق الشمول المالي وضم القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي وتخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة المتحصلات الضريبية .

وحماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع بالإضافة إلى تحقيق تنافسية خدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة والرقابة عليها. وقد أصدر المجلس مجموعة من القرارات الهامة وهى (البنك المركزي المصري ٢٠١٧, ص٣١):

- إلزام جميع الجهات الحكومية بعدم سداد أي مستحقات للموردين المتعاقدين مع تلك الجهات تزيد قيمتها عن عشرين ألف جنيه بصورة نقدية أو عن طريق شيكات مصرفية.
- تكليف كافة الجهات الحكومية التي تقدم خدمات عامة للجمهور أو تدير مرافق عامة أن تتيح للمتعاملين معها وسائل للدفع غير النقدي واستهداف الانتهاء من ذلك علي مراحل خلال عامين.

ومن ذلك يتضح أن تفعيل الشمول المالى يحتاج إلى الإستفادة من التطور التكنولوجى فى البيئة المحيطة وذلك للوصول إلى الأهداف المنشودة إقتصادياً وإجتماعياً ومالياً , فهويهتم بالشرائح المهمشه مثل الفقراء ومحدودى الدخل مثل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطه ومتناهية الصغر وايضاً سكان المناطق البعيدة عن المدن الكبرى التى لايوجدبها بنوك .

علاقة الشمول المالى بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

من خلال إستقراء الدراسات السابقة والإطار النظرى للشمول المالى يتضح أن الهدف الأساسى للشمول المالى هو تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة , ومن إستقراء الدراسات السابقة والإطار النظرى للشمول المالى , تتفق الباحثة مع الدراسات السابقة حيث أن الشمول المالى الذى يعنى توفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على زيادة المشروعات المستحدثة من خلال توفير التمويل اللازم وتبسيط الإجراءات للحصول على حسابات مصرفية وبتكلفة بسيطة , وهذا يساعد على مكافحة الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة , وقد إتضح ذلك من الدور الذى قام به البنك المركزى لتعزيز الخدمات المالية من خلال فتح الحسابات المصرفية وتحويل المعاملات النقدية إلى معاملات غير نقدية من خلال الدفع الإلكترونى وإستخدام الهواتف الذكية وكروت الإئتمان والتحويلات الإلكترونية.

كما صدرت تعليمات بفتح الفروع الصغيرة للبنوك في ديسمبر ٢٠١٤، للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية وبالتالي تحقق البنوك اتساع في دائرة نشاطها.

وبالإضافة لذلك فإن الشمول المالى سوف يؤدى إلى ضم مشروعات الإقتصاد غير الرسمى إلى الإقتصادالرسمى ويحد من التهرب لهذه المشروعات من خلال المعاملات الإلكترونية . مما ينعكس أثرة على دفع عجلة التنمية الإقتصادية وزيادة الإنتاج القومى و إيرادات الدولة والمساهمة فى تقليل عجز الموازنة العامة للدولة .

لذلك يتم قبول الفرض القائل :

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبادرات الشمول المالى والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ".

خلاصه :

ومما سبق يتضح أن الشمول المالى متعدد ولايقتصر دوره على كونه وسيلة رئيسية للتحول نحو الإقتصاد غير النقدى ورفع كفاءة الخدمة المالية وتحسين أداء القطاع المصرفى ولكن أصبح احد أهم ركائز النمو الإقتصادى , لما يقوم به من توفير التمويل اللازم للمشروعات سواء الجديدة أو القائمة مما يؤدى إلى تنميتها وتطويرهابالإضافة إلى إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع والعمل على رفع الدخول لفئات المجتمع الفقيرة ودمجهم فى منظومة الإقتصاد غير النقدى بما يحقق العدالة

الإجتماعية ورفع مستوى المعيشة ودفع عجلة التنمية الإقتصادية , وهذا يتوقف على السياسة المتبعة لتحقيق تعزيز وتسهيل وصول كافة الخدمات لجميع أفراد المجتمع .

كما يعتبر تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالى من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للشركات الصغيرة والمتوسطة. إن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المنشود لأي دولة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التوسع في التمويل المصرفي للمشروعات المتوسطة والصغير ومتناهية الصغر وذلك للعمل علي محاربة الفقر والبطالة ومستوي عدم الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثانى

منهجية التحاسب الضريبى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

أولاً : مقدمة :

يعد المجتمع الضريبى من أهم عناصر المنظومة الضريبية , ويعتمد نجاح المنظومة الضريبية على مدى كفاءة الإدارة الضريبية ,حيث تصبح التشريعات الضريبية دون جدوى إن لم تقم على تنفيذها إدارة تتمتع بالنزاهة والحيادية والحزم , لذلك يعد إصلاح الإدارة الضريبية الوسيلة المثلى والأكثر فاعلية لزيادة الإيرادات الضريبية دون الحاجة لزيادة الأعباء الضريبية .

لقد تبنت مصلحة الضرائب المصرية سياسة جديدة تقوم على ضرورة تطوير الإدارة الضريبية ومواكبة التطورات الهائلة في نظم الإدارة والتكنولوجيا التي يشهدها العالم الآن, مما يتيح خدمة المجتمع الضريبي وتحقيق الالتزام الطوعي للممولين. وذلك من خلال إصلاح المنظومة الضريبية, استكمالا لإصلاح النظم المالية والاقتصادية الدولية, وإصلاح الجهاز أوالإدارة الضريبية, وتقديم خدمة متميزة للمجتمع الضريبي تعتمد على العدالة لتحقيق الالتزام الطوعي عن طريق إدارة ضريبية تتسم بالكفاءة والفاعلية لخلق مجتمع ضريبي أمثل يساهم في تنمية الموارد المالية للدولة .

وهذا ينعكس بدوره على تعظيم الإيرادات العامه وسد عجز الموازنه العامه مما يترتب عليه خفض الدين ويوفر الإعتمادات المالية اللازمة لزيادة أوجه الإنفاق ومن ثم تحسين الخدمه العامه للمواطنين والإرتقاء بمستوى معيشتهم , من خلال النظم الإلكترونيه الحديثة والذكاء الإصطناعى للإرتقاء بمستوى الأداء الضريبى , وإنشاء قاعدة بيانات بالمعاملات الضريبية مما يساعد فى حصر المجتمع الضريبى ومكافحة التهرب وإرساء العدالة الضريبية وتشجيع الإقتصاد غير الرسمى للإنضمام للإقتصاد الرسمى وتشجيع المستثمر على التوسع فى إستثماراتهم .

ومن إحدى مسارات تحديث المنظومة الضريبية بالتزامن مع البيئة التشريعية إعداد قانون الإجراءات الضريبية الموحدة , وتعديل قانون القيمة المضافة وإعداد قانون جديد للضريبه على الدخل مع مراعاة إستقرار السياسات الضريبية وإصدار قانون (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠ الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وعدم المساس بسعر الضريبة وتحميل المواطن أى أعباء إضافية ومن ثم تكامل المنظومة الضريبية الثلاثية وهي(التشريع الضريبي- الإدارة الضريبية- الممولين) .

لذلك تعد السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية للدولة, مما يتطلب تطويرها وتحديثها حتى تتواكب مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والمالية الاقليمية والدولية, وقد تمتد السياسة الجديدة لمصلحة الضرائب بتقديم خدمات متميزة للمجتمع الضريبي تعتمد على العدالة لتحقيق الالتزام الطوعي عن طريق إدارة ضريبية تتسم بالكفاءة والفاعلية لخلق مجتمع ضريبي أمثل يساهم في تنمية الموارد المالية للدولة .

ونظراًلأن قضية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أهم القضاياعلي المستوي القومي،لاسيما وأنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقضاياالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر،بالإضافة إلي

دورها في خلق فرص عمل جديدة ، ومن ثم للتقليل من حدة مشكلة البطالة ، وزيادة حجم الصادرات المصرية ، فضلا عن الاعتمادعليها كصناعات مغذية للمشروعات الكبيرة . لذا لابد من العمل علي النهوض بهذا القطاع الهام من خلال وضع قواعد واسس محاسبة ضريبية واجراءات مبسطة تتمشى مع طبيعة هذه المنشات الصغيرة والانشطة القائمة بها وبما لا يتناقض مع القواعد العامة لفرض الضريبة مما يساعد على تهيئة بيئة اعمال مناسبة ومساعدته على فتح اسواق جديدة ، وربطه بالمشروعات الكبيرة ، ومحاولة التغلب على المعوقات والمشكلات التي تحد من فرص نمو هذا القطاع .

ثانياً : محددات وسياسات إعادة هيكلة المنظومة الضريبية بالبيئة المصرية .

1/2 مفهوم الإدارة الضريبية .

الإدارة الضريبية هي أحد مكونات النظام الضريبي وهي إحدى الإدارات العامة في الدولة التى تلتزم بالالتزامات العامة في القانون الإداري أو في تنظيمات الإدارة العامة أو في اللوائح والقوانين المنظمة للسلطات العامة في الدولة وهي أيضاً كإدارة متخصصة في تأسيس الضرائب وتحصيلها .

فهى الأداة التنفيذية التى تتولى تطبيق النظام الضريبى وخروجه من حيز التشريع إلى الإطار العملى . والإدارة الضريبية من الإدارات ذات المهام الصعبة والمهمة في ذات الوقت حيث يناط بها تطبيق القانون الضريبي وتحصيل الإيرادات التي تستخدمها الدولة في تمويل النفقات العامة ومن ثم فإن قوة الإدارة الضريبية أو ضعفها يترتب عليه آثار عديدة قد تؤدى إلى إحكام الرقابة على المجتمع الضريبى أو ضياع حقوق الخزانة العامة للدولة وتهرب الممولين من الإلتزام الضريبى كما حددها المشرع الضريبى (سيد ,٢٠١٦).

ولقد واجهت الإدارات الضريبية العديد من المشكلات نتيجة لما يلى (خليل ,٢٠١٦) :

- كثرة التشريعات الضريبية ووجود التغيرات القانونية هي أحد المنافذ التي يلجأ إليه الممولين للتهرب من سداد الضريبة المستحقة عليهم حيث يتخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة إستفادته من بعض الثغرات الموجودة فى التشريع الضريبى الذى ينتج عنه التخلص من دفع الضريبة دون وجود مخالفة للنصوص القانونية (قد يكون قصد المشرع تحقيق بعض الغايات الإقتصادية والإجتماعية) .
- كثرة الثغرات في التشريع الضريبي وضعف الجزاءات المقررة علي المخالفين ، يحفز الممولين علي التهرب المشروع من الضرائب دون أن تقع تصرفاتهم تحت طائلة القانون .
- ضعف وعدم كفاية الإجراءات المتبعة لمواجهة التهرب الضريبى والفساد الإدارى , وكذلك طبيعة الجزاءات التي تفرضها الدولة على المتهربين من دفع الضريبة تؤثرفي قرارهم في التهرب من عدمه فعندما تتشدد الدولة في جزاءاتها يقارن المكلف بين النفع الذي يحققه نتيجة التهرب من الضريبة والضرر الذي سيلحقه نتيجة تطبيق القانون بسبب عدم دفع الضريبة من **حيث :-**

١- قيمة الضرائب والتى تتمثل فى إرتفاع أسعار الضريبة .
٢- عدم المساواة فى التطبيق وتحقيق العدالة الضريبية .
٣- ضعف الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية .
٤- ارتفاع الضغط الضريبى أى كثرة الضرائب التى يتحملها المكلف بأداء الضريبة بالمقارنة لدخله .

لذلك فإن تطوير الإدارة الضريبية هوالعنصر الحاسم فى نجاح عملية الإصلاح أو فشلها .

2/2 إعادة هيكلة النظام الضريبى .

نتيجة لتعدد الضرائب والتصريحات التى تطُلب من المكلف وما ترتب عليه من التهرب من أداء الضريبة والإتجاه إلى الإقتصاد غير الرسمى لتجنبه الإلتزام بعبء وأداء الضريبة تم إعادة هيكلة النظام الضريبي للأسباب الآتية:

١. ظهور اتجاه لزيادة نسبة الضرائب غير المباشرة (الضريبة على المبيعات والضريبة الجمركية وضريبة الدمغة) إلى نسبة الضرائب المباشرة على الدخل للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين؛ لتفادي ظواهر المتأخرات الضريبية والمنازعات الضريبية والتهرب الضريبي وضعف العدالة الضريبية.
٢. الأخذ بمعيار الجنسية في فرض الضرائب على الدخل بحيث يساهم المصريون العاملون بالخارج في سداد ضريبة عن دخلهم في الخارج أسوة بما تطبقه معظم الدول في هذا المجال.
٣. ظهور هيكل معدل للسياسة الاقتصادية بما تشمله من سياسة مالية وسياسة نقدية وعرض الإطار العام للسياسة الضريبية في المادة ٣٨ من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والذي طالب بفرض ضرائب تصاعدية على دخول الأشخاص الطبيعيين.
٤. تقرير حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمار المشترك فى المؤتمر الاقتصادي الذي عقد عام ٢٠١٥م بشرم الشيخ بين الحكومة من جهة وبين كل من صور الاستثمار الخاص المصري والعربي والأجنبي، مما يتطلب في المرحلة الأولى دعم هذا الاستثمار المشترك .
٥. يجب دراسة الهيكل المطلوب للتشريع المستهدف تحديد واقع ومستقبل الدخول من مختلف المصادر للوقوف على الأهمية النسبية لكل منها، وتحديد المعاملة الضريبية لها.
٦. يجب بحث أهداف الدولة من النظام الضريبي، و تحديد الأسس التي يجب قيام النظام عليها، وتحديد الطاقة الضريبية الفردية والطاقة الضريبية للمجتمع، بما يساعد على أدائها ، وعدم التهرب منها وكثرة المنازعات وتأخر المتحصلات إلى غير ذلك.
٧. دراسة أثر نقل عبء الضرائب على تكاليف الإنتاج وأثر السياسات الضريبية على التنبؤ بقدرة المنشآت على الاستمرار ، حتى لا يكون النظام الضريبي سببًا في توقف نشاط أو إفلاس المنشآت.

حيث يترتب على ذلك تطوير أداء الإدارة الضريبية كما يلى :

١- الوصول إلى إدارة ضريبية تتسم بالكفاءة والفاعلية وتقدم خدمة متميزة تعتمد على العدالة الضريبية لكسب ثقة المتعاملين وخلق مجتمع ضريبى أمثل .

٢- تقديم خدمة متميزة للمجتمع الضريبى تعتمد على العدالة لتحقيق الإلتزام الطوعى عن طريق إدارة ضريبية تتسم بالكفاءة والفاعلية لخلق مجتمع ضريبى أمثل يساهم فى تحقيق الموارد السيادية للدولة بتحصيل الضرائب المستحقة .

3/2 إجراءات الإصلاح المؤسسى للمنظومة الضريبية .

تمثل الإدارة الضريبية محور أساسى فى عملية الإصلاح الضريبى ؛لأن الإدارة الضريبية التنفيذية هى التى تقوم بتطبيق التشريعات الضريبية فهما من الأركان الأساسية لإنجاح أى عملية إصلاح مطلوبة , فتحسين أداء الإدارات الضريبية ومكافحة الفساد الإدارى فى الإدارات الضريبية هما من أساسيات الإصلاح وإستخدام التكنولوجيا المتطورة فى عمليات ربط وتحصيل الضريبة وتبادل المعلومات عن الممولين .

وتتمثل إجراءات الإصلاح المؤسسى فى عدة محاور وهى :

1/3/2- محور تطوير وتبسيط الإجراءات:

- تم توقيع عقد استشارات مع شركة ERNEST AND YOUNG للبدء في تقديم خدمات استشارية لإعداد عمليات وإجراءات نظام الفاتورة الإلكترونية E- INVOICE وإعداد كراسة الشروط والمواصفات للمنظومة التي تم الانتهاء منها.
- تم إرسال فريق عمل للاطلاع على بعض التجارب الدولية في الصين وفرنسا والمكسيك لنظام عمل أجهزة الفاتورة الإلكترونية.

2/3/2 محور التكنولوجيا والميكنة:

- تم طرح مناقصة مشروع تطوير أسلوب العمل بالمصلحة الضريبية في ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، وتم استلام عطاءات من أربعة تحالفات عالمية متخصصة في هذا المجال يوم٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ ومن المخطط الانتهاء

من إجراءات اختيار التحالف الفائز والترسية والتعاقد قبل نهاية العام الحالي (٢٠١٨/٢٠١٩).

- يتم تنفيذ مشروع مراقبة تسجيل المتحصلات الضريبية على القيمة المضافة (دونجل) مع الجانب الياباني من خلال منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة ٩٠٠ ألف دولار، وقد تم تجربة أنظمة أخرى من الصين وفرنسا تحقق نفس النتائج.
- تم الانتهاء من تجميع عدد ٣٠٠٠ نقطة بيع لعدد ٣٥٠ شركة في مختلف الأنشطة معدة لتركيب الأجهزة بها، كما تم إعداد بروتوكول مع اتحاد الغرف التجارية للمشاركة في عملية تطبيق المنظومة، وجاري دراسة واعتماد الأجهزة الصينية تمهيدًا لإدخالها على المنظومة.
- تم الانتهاء من ميكنة الإقرارات الضريبية وقد بدأت شركات الأموال في تقديم إقراراتها الضريبية إلكترونيًا عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك من خلال موقع مصلحة الضرائب المصرية وكذلك تقديم الإقرارات الضريبية الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة إلكترونيًا منذ أول يناير ٢٠١٩ لرفع كفاءة الإجراءات والتيسير على الممولين.

2/ 3/3 محور تطوير العنصر البشري:

- تم الانتهاء من الهيكل الوظيفي الجديد لمصلحة الضرائب وتم عرضه على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء الذي تفضل بالموافقة عليه، وقد تم التنسيق في هذا الشأن مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لمراجعته واعتماده.
- تم إنشاء وحدة تقييم المخاطر بمصلحة الضرائب المصرية تتولى تغذية المراكز الضريبية المتخصصة بالملفات ذات الأولوية المتوقع تحقيق حصيلة أعلى من خلال فحصها.

4/3/2 مشاريع التشريعات الضريبية الجديدة.

- تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون الإجراءات الضريبية الموحد، ومن المقرر عرضه على السيد رئيس مجلس الوزراء والمجموعة الوزارية الاقتصادية تمهيدًا لطرحه للحوار المجتمعي.
- انتهت اللجنة العليا للتشريعات المالية بوزارة المالية من إعداد مشروع أولي لإصدار قانون بالنظام الضريبي المبسط للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتم الإنتهاء منه وإصداره.
- تم إجراء تعديلات لقانون القيمه المضافة والتى منها تقديم الإقرار كل شهر بدلا من كل شهرين وإخضاع حلات الحلويات بنسبة ١٤% بدلا من ٥% وخضوع شركات بيع العقارات لضريبة ١٤% بدلا من إعفائها.
- يجري حاليًا إعداد مشروع قانون لتنظيم المعاملة الضريبية للإعلانات التي تنشر على مواقع الإنترنت المختلفة.
- تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون تنظيم الفاتورة الضريبية الإلكترونية وتم تحديد الشركات التى يتم التجريب عليها فى ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠.
- يجري حاليًا إعداد مشروع قانون تنظيم التجارة الإلكترونية ويهدف إلى وضع أسس للمحاسبة الضريبية لكافة عمليات البيع والشراء.
- المعالجة الضريبية لعوائد أذن وسندات الخزانة العامة:

تم الانتهاء من مشروع القانون ووافقت عليه لجنة الخطة والموازنة بما فيه النواب وتم صدور القانون وبدء تنفيذه.

ثالثاً : التحديات والمعوقات التى تواجه النظام الضريبى بالبيئة المصرية .

1/3التحديات والمعوقات التي تواجه النظام الضريبي:

1/1/3ضعف الكفاءة والفاعلية في النظام الضريبي المصري الحالي, ومظاهر ذلك تتمثل في:

- زيادة حجم المتأخرات الضريبية - زيادة عدد المنازعات الضريبية .
- زيادة حالات التهرب من الضريبة قبل التحاسب واثناء التحاسب.
- طول وضعف الإجراءات الضريبية.

2/1/3 ضعف وعدم فاعلية التدريب.

وتشعر بهذه المشكلة أكثر الإدارة العليا والوسطى وإن كانت الإدارة الإشرافية تطالب أيضاً بالمزيد من التدريب وتظهر هذه المشكلة في ضعف الاهتمام بالتطوير والنظرة المستقبلية لدى الإدارة العليا.

3/1/3 ضعف الإمكانيات المساعدة في العمل.

ويشعر بها كل المستويات الإدارية وتشمل الآتي:

- عدم توافر الأماكن المناسبة والأجهزة والأدوات الحديثة مثل الحاسبات الآلية.
- عدم توافر الإمكانيات البشرية من حيث التأهيل الأساسي والخبرة بالعمل التخصصي والإداري كما قد تزيد عن حاجة العمل أو عدم التناسب معه.

وهذا يؤدى لإنخفاض حصيلة الضريبة ، مما يدفع بالحكومة الى زيادة معدلات الضرائب ، او فرض ضرائب جديدة مما يترتب عليه عدم المساواة ويخل إخلالاً كبيراً بفكرة العدالة في توزيع الضرائب إذ يتحمل العبء الأكبر منها دائما المكلفين الذين لا يستطيعون التهرب أو الحريصون على أداء واجبهم الإجتماعي والوطني في أداء الضريبة , بالإضافة إلى كل ذلك فإنه يتعين أن تصدر القوانين واللوائح الضريبية بوضوح تام قدر الإمكان مع عمل تفسيرات معها توزع في نشرات دورية على جمهور الممولين حتى يتمكنوا من الإحاطة بكل جديد ويتفهموا قصد المشرع من هذه القوانين واللوائح.

كما أن ضعف الإدارة الضريبية وعجزها عن كشف وسائل التهرب يعد من الأسباب الهامة التي تحفز المكلفين على التهرب الضريبي , لذلك يجب تدخل المشرع الضريبي من أجل إصلاح القوانين الضريبية, وما تعانيه من الثغرات القانونية التى تمكن المكلفين من التهرب الضريبي والإتجاه للإقتصاد غير الرسمى الذى يمثل المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغروالتى تلعب دوراً ذات أهمية كبيرة فى عجلة التنمية والتطور الإقتصادى فى كافة دول العالم ,لأنها السبيل إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية والمالية لدورها الهام فى عملية الإنتاج والتشغيل وتوفير فرص العمل وزيادة النمو , بالإضافة إلى أنها لاتحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة . لذلك أصبحت ذات أهمية فى الإقتصاد القومى مما دعا إلى الإهتمام بهذه المنشآت من جانب الدولة ووضع خطط لإزالة جميع المعوقات امام هذه المشروعات وتوفير التمويل اللازم لتلبية إحتياجاتهم .

رابعاً : الإجراءات الإصلاحية لتطوير المنظومة الضريبية وتحقيق الضبط المالى.

شمل تطوير المنظومة الضريبية وتحقيق الضبط المالى ما يلى :

أولاً : تطويراً للإدارة الضريبية .

ثانياً : إصدار التشريعات التى تكفل تبسيط إجراءات التحاسب الضريبى وخاصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

ثالثا : مبادرة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

أولاً : تطوير الإدارة الضريبية .

حيث يتم تطويرالإدارة الضريبية ورفع مستوى كفاءة الجهاز الضريبي وتدعيم الثقة مع الممولين من خلال(فريز,٢٠١٦):

1/4: التنظيم الجيد وإختيار الكفاءات للعمل بالإدارة الضريبية :

من أهم عوامل نجاح الإدارة الضريبية حسن تنظيمها , وشمول إختصاصاتها وتحديد هذه الإختصاصات , ووعى القائمين عليها والعاملين فيها بالقانون , وتوطيد الثقة بين الإدارة الضريبية والممولين , حيث

لايوجد إصلاح بدون إدارة ضريبية ناجحة ,وأيتم الإختيار على أساس معيارى الكفاءة والخبرة النوعية بالإضافة إلى القدرة على القيادة والتوجيه والتدريب .

كما يتعين تطبيق نظام حوافز متوازن للعاملين بالإدارة الضريبية , فوجود إدارة ضريبية على مستوى عالى من الكفاءة يضمن لأعضائها الحرية والإستقلال فى العمل ومقاومة الإغراءات التى يتعرضون لها مما يؤدى إلى تحسين فعالية الإدارة الضريبية .

2/4: تدريب أعضاء الإدارة الضريبية: حيث توجد ندرة نسبية فى توافر المؤهلات العلمية والكفاءات والخبرات العلمية لدى موظفى الجهاز الضريبى ,مما قد يؤدى خروج تصرفاتهم عن الشرعية , وإصدار قرارات إدارية تتجاوز نصوص القانون والمشروعية , واللجوء إلى التقديرات الجزافية وتجاهل حقوق الممولين .

وهذا يعمل على تحسين كفاءة الإدارات الضريبية ودعمها بأعداد كافية من العاملين الأكفاء وتزويدها بما تحتاج إليه من أجهزة ومعدات آلية متطورة , وتدريبهم على أحدث الأساليب , والوسائل الفنية فى الحقل الضريبى .

3/4: ميكنة الإدارة الضريبية وإدخال النظام الإلكتروني بها.

مع امتداد الشبكة الالكترونية إلى كافة أنحاء الجمهورية وربطها مع جمهور الممولين ومع ضرورة الاعتماد على الرقم القومي وإنشاء مكتب متخصص للاتصال بالجمهور يسمى مكتب استقبال يكون دوره العمل على تسهيل مهمة الممولين بالرد على كل مكالماتهم التليفونية وبالإجابة على كل استفساراتهم وتساؤلاتهم حول الشئون الضريبية مع تدعيم هذه المكاتب بأحدث الوسائل في الاتصال وفي التعامل مع الممولين . والذى بدأ من خلال طرح مناقصة مشروع تطوير أسلوب العمل بالمصلحة الضريبية في ٢٠ أغسطس ٢٠١٨ كمايلى :

- تم إصدار الإقرار الإلكترونى والدفع الإلكترونى وذلك منذ ٢٠١٨.
- تم الانتهاء من ميكنة الإقرارات الضريبية وقد بدأت شركات الأموال في تقديم إقراراتها الضريبية إلكترونيًا عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك من خلال موقع مصلحة الضرائب المصرية وكذلك تقديم الإقرارات الضريبية الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة إلكترونيًا منذ أول يناير ٢٠١٩ لرفع كفاءة الإجراءات والتيسير على الممولين.

وإستكمالاً لذلك :

- تم إصدار منظومة الفاتورة الإلكترونية فى ٢٦ مارس ٢٠٢٠ حيث إصدر وزير المالية قرار رقم ١٨٨لسنة ٢٠٢٠ وتضمن نص القرارمايلى :

المادة الأولى .

" يلتزم المسجلون بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية تتضمن التوقيع الإلكترونى لمُصدرها والكود الموحد الخاص بالسلعة أو الخدمة محل الفاتورة المعتمدة من مصلحة الضرائب المصرية ".

المادة الثانية .

" تحدد الضوابط والشروط الفنية الواجب الإلتزام بها ومراحل تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية بقرار من رئيس مصلحة الضرائب ".

- وفى ٢٦ يونيو سنة ٢٠٢٠ أصدرت مصلحة الضرائب فيديو شارح لبدأ تنفيذ آليات العمل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية على موقع المصلحة , وأشارت أن مشروع تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية من أهم مشروعات التطوير والميكنة . **حيث يساعد تطبيق هذه المنظومة فيما يلى :**

١- إنشاء نظام مركزى لمنظومة الفواتير الإلكترونية لتلقى ومراجعة وإعتماد الفواتير لحظياً.
٢- ضم الإقتصاد غير الرسمى للمنظومة الرسمية الدولة .
٣- القضاء على الفواتير الوهمية .
٤- مكافحة التهرب الضريبى .
٥- فحص فواتير المشتريات والمبيعات أوتوماتيكى .

وقد صدر قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم (٣٨٦) لسنة ٢٠٢٠ بناءا على قرار وزير المالية (١٨٨) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية ونص القرار على مايلى :

المادة الأولى :

" تلتزم الشركات الوارد أسمائه بالبيان المرفق بهذا القراروالمسجلة بالمركز الضريبى لكبار الممولين (كمرحله أولى) بإصدارفواتير ضريبية الكترونية عما تبيعه من سلع أوتؤديه من خدمات وذلك إعتباراً من 2020/11/15 "

كما نصت المادة الثانية :

" تلتزم الشركات المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار بالضوابط والشروط الفنية الآتية ":-

- إستخراج شهادة التوقيع الإلكترونى يجب أن يكون سارى وفعال ضماناً للحجية القانونية على مستخدمى المنظومة .
- نظام الأكواد الموحد للسلع والخدمات نظام تكويد GS1أو نظام تكويد داخلى يتم ربطه بنظام التصنيف GPC.
- تسجيل الشركة بمنظومة الفاتورة الإلكترونية بإستخدام رقم التسجيل الضريبى والإيميل الخاص بالشركة .
- توفير البيانات اللازمة لتسجيل مسئول إدارة منظومة الفاتورة الإلكترونية بالشركة
- تنفيذ الخطوات اللازمة للتكامل مع منظومة الفاتورة الإلكترونية بالمصلحة .
- البدء فى إصدار الفواتير من خلال بيئة التشغيل الفعلى للمنظومة .

وقد تم تحديد شركات المرحلة الأولى لتطبيق القرار والبالغ عددها (١٣٤) شركة بالقرار رقم (٣٨٦) لرئيس مصلحة الضرائب المصرية فى ١٥-١١- ٢٠٢٠

أهمية منظومة الفاتورة الإلكترونية .

١- التحقق من صحة التوقيع .
٢- التحقق من صحة إستكمال بيانات الفاتورة الرئيسية .
٣- ختم الفاتورة من الختم الإلكترونى من المصلحة .
٤- تقوم المنظومة بأعمال تخزين وحفظ ومراجعة وتحليل وأرشفة الفواتير .
٥- تقوم المنظومة بأعمال التكامل والربط مع أنظمة الممولين المحاسبين وبين مصلحة الضرائب .
٦- تقوم المنظومة بإصدار رقم أحادى فريد لكل فاتورة إلكترونيا .
٧- بعد إعتماد الفاتورة من المصلحة يتم إرسال ما يفيدإستلامها للاطراف المعنية لحظياً **مزايا منظومة الفاتورة الإلكترونية .**

١- التحول الرقمى فى التعامل مع المصلحة .
٢- إنهاء الإستيفاء المتكرر لكل فترة ضريبية .
٣- تسهيل الإجراءات الضريبية .
٤- تيسير أعمال الفحص وتقليل مدته .
٥- إعداد تقارير تحليلية وإحصائية للقطاعات المختلفة بالسوق المحلى .
٦- إتخاذ القرار فيما يخص التوجهات الخاصة بالسياسة الضريبية .

وقد قامت مصلحة الضرائب بإختيار التكامل بين أنظمة الحسابات الإلكترونية للشركات المشاركة فى التشغيل التجريبى ومنظومة الفاتورة الإلكترونية .

4/4 : الإتصال الجيد مع الممولين .

تحسن فعالية الإدارة الضريبية يتطلب تحسين وتعميق وسائل الإتصال بين الإدارة الضريبية والممولين ،

نظرا لأهمية دورها فى الإعداد العلمى والفنى والنفسى لأعضاء الإدارة الضريبية, وهذا لايتحقق إلا بالتكوين السليم للعاملين فى الإدارة الضريبية ,كما يتطلب الأمر تدريبهم على الوسائل الحديثة للتعامل مع الممولين وتدريبهم على كيفية تطبيق القوانين الضريبية بما يمكنهم من إكساب المعارف وتنمية المهارات والقدرات والخبرات ويعمل على إزالة الفجوة بين الإدارة الضريبية والممولين (فريز, ٢٠١٦).

5/4 : مكافحة الفساد الإدارى .

يعد مكافحة الفساد الإدارى من أساسيات الإصلاح الضريبى ويساهم فى تحسين أداء الإدارات الضريبية, لأن الفساد الإدارى يعوق التطبيق الصحيح للقوانين الضريبية , ويفقد ثقة الممولين , ويؤدى إلى إهدار كبير فى مستحقات الدولة لمصلحة الموظفين الفاسدين فى الإدارة الضريبية والممولين المتعاملين معهم , لذلك ينبغى محاربة الفساد الإدارى من خلال إحكام الرقابة وتوقيع الجزاءات المناسبة .

6/4 : التطبيق الصحيح للقوانين والتشريعات الضريبية .

تتحقق فعالية الإدارة الضريبية عندما تستطيع تأدية واجباتها ومهامها بدقة وكفاءة وذلك من خلال التطبيق الصحيح للقوانين الضريبية , وإحكام الرقابة على تنفيذها حتى تتمكن من تحصيل الضرائب المقررة دون أن تفقد الخزانة العامة جزء من الحصيلة , ودون أن يتعرض الممول للظلم أو التعسف وبما يضمن تحقيق العدالة الضريبية ويحد من المنازعات الضريبية التى قد تؤدى إلى ضياع إيرادات الدولة وتساهم فى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة .

ثانياً : تطوير التشريعات الضريبية .

نتيجة لإهتمام الدولة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فقد صدر قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ لتنظيم الأنشطة داخل هذه المنشآت , **جاء القرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٢ فى تحديد صافى ربح المنشآت الصغيرة خروجاً عن الأصل العام الوارد بالمادة ١٧ من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بقواعد كان المعيار فيها لتحديد صافى ربح المنشأة الصغيرة هو الكيان القانونى و رقم أعمال المنشأة ٠ويبين الجدول التالى ذلك .**

بيان تحديد صافى الربح للمنشآت الصغيرة وفقا لأحكام قرار وزير المالية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٢

المنشآت صغيرة				
١	٢	٣	٤	٥
لا يجاوز رقم أعمالها السنوى مليون جنيه	شركة مساهة أو توصية بالأسهم أو ذات مسئولية محدودة لا يتجاوز رقم أعمالها السنوى مليون جنيه	يزيد رقم أعمالها السنوى على مليون جنيه ولا يجاوز مليونى جنيه	يتجاوز رقم أعمالها السنوى مليونى	يقتصر تعاملها فى سلع مسعرة جبرياً أو يكون ضمن نشاطها سلع خاضعة للتسعير الجبرى

التعليمات التنفيذية للفحص التى يصدرها رئيس مصلحة الضرائب بعد موافقة وزير المالية **دون الاخلال بحقها فى محاسبتهاضريبيا وفقا للدفاتر والسجلات التى تمسكها والمستندات المؤيدة لها التى تعتمدها المصلحة**	**بناءً على قائمة الدخل المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والأصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها**	**بناءً على قائمة الدخل المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والأصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها**	**وفقا لأحكام قانون الضريبة على الدخل ٩١ لسنة ٢٠٠٥**	**حصر فواتير الشراء وتحديد الربح على أساس هامش الربح بالمستندات المؤيدة لمشترياتها من هذا المبلغ**
***يجوز لهذه الفئات عدم تطبيق معايير المحاسبة المصرية عند اعداد قوائمها المالية** ***استثنائها من تطبيق أحكام تحديد صافى الربح وفقا لحكم المادة (٢١) من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بالنسبة لما يرتبط به عقود**				

وفى عام ٢٠٠٩ صدر معيار محاسبى خاص بتنظيم المعالجات المحاسبية للمنشآت المتوسطة حيث تم حذف العديد من المعالجات التى لاتتفق مع طبيعة هذه المنشآت .وكذلك أصدرت وزارة الإستثمار القرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بإصدار معيار محاسبى بغرض تبسيط الإجراءات المحاسبية التى تتناسب مع طبيعة هذه المنشآت لإغراض إعداد القوائم المالية .

وكان الهدف من ذلك ما يلى :

- تزويد المنشآت بمعايير محاسبية ذات جودة عالية تحظى بقبول مستخدمى القوائم المالية .
- تضمن المعيار شرح مبسط يعكس إحتياجات مستخدمى القوائم المالية الخاصة بهذه المنشآت مراعيا إعتبارات المنفعة مقابل التكلفة .
- إنخفاض درجة تعقيد المعيار المحاسبى الخاص بالمنشآت المتوسطة عن المعايير المحاسبية .

وهذايؤكد على أهمية هذه المشروعات لما لها من دور إيجابى فى دفع عجلة التنمية الإقتصادية سواء بالنسبة للدول النامية والمتقدمة, لذا تسعى لضم هذا الإقتصاد غير الرسمى ضمن الإقتصاد الرسمى لما له من تأثير قوى فى زيادة الإنتاج القومى وزيادة إيرادات الدولة ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبة بما ينعكس أثره على تقليل عجز الموازنة العامة للدولة .

لذلك تم إصدار قانون رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠ "قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر "وفيما يلى عرض ما تضمنه القانون :

حيث عرف القانون المشروعات التى لم تندرج فى الإقتصاد الرسمى بأنها المشروعات التى تمارس نشطاً بدون الحصول على ترخيص بناء أو تشغيل أو موافقة آخرى لازمة لممارسة النشاط , وقد تم تحديد هذه المشروعات بقرار من رئيس الوزراء بناءاً على إقتراح الجهاز .

1/2مفهوم المشروعات المتوسطة والصغيرة .

يختلف مفهوم المنشآت المتوسطة والصغيرة من دولة إلى آخرى تبعاً لإختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي والتجارى

والزراعى والخدمى ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر الأصول البشرية ودرجة تأهيلها، ومهارتها والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المنشآت الصغيرة بها، ومن ثم يختلف التعريف وفقاً للهدف أو الغرض منه.

وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للمنشآت المتوسطة والصغيرة، إلا أن هناك إتفاق بشأن المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الاحجام والمستويات المختلفة للمنشآت **ومن أكثر هذه المعايير شيوعاً هى** :

- عدد العمال .

- رأس المال .

- حجم الإيرادات .

أولاً : معيارعدد العاملين .

يمثل أبسط المعايير المتبعة لتعريف المنشآت المتوسطة والصغيرة وأكثرها شيوعاً لسهولة القياس والمقارنة فى الإحصائيات حيث أشارت البعض إلى أن :

- تعتبر المنشآت المتوسطة إذا تجاوز عدد العاملين فى المنشآت المتوسطة ٥٠ عامل وتعتبر المنشآت الصغيرة إذا تجاوزعدد العاملين أقل من ٥٠ عامل .
- اما المنشآت متناهية الصغر يكون عدد العاملين أقل من ٩ عمال .

ويعاب على هذا المعيار انه : يختلف من دولة لآخرى ولا يأخذ فى الإعتبار التفاوت التكنولوجى المستخدم فى النشاط.

ثانياً :معيار رأس المال .

يعتبر هذا المعيار معياراً أساسيا فى العديد من الدول للتمييز بين هذه المشروعات , وقد صنف القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ الخاص بتيسير إجراءات منح التراخيص للمنشآت الصناعية الصادر عن وزير التجارة والصناعة **إلى ثلاثة مستويات :**

- **المشروعات المتوسطة .**

هى كل شركة أو منشأة حديثة التأسيس يزيد رأسمالها عن ٥ مليون جنيه ولايجاوز ١٥ مليون , أو كل منشآه أو شركة حديثة التأسيس يزيد راسمالها عن ٣ مليون ولايجاوز ٥ مليون .

- **المشروعات الصغيرة** .

كل شركة أو منشأة حديثة التأسيس يزيد رأسمالها عن ٥٠ الف ولا يجاوز ٣ مليون

- **المشروعات متناهية الصغر .**

كل منشأة صناعية أوغير صناعية حديثة التأسيس لايزيد رأسمالها عن ٥٠ الف جنيه .

ثالثا : معيار الإيرادات .

يمكن إعتبار حجم الإيرادات معياراًللتمييز بين المنشآت من حيث حجم النشاط وقدرتها التنافسية فى الأسواق .

وقد صنف قراروزير التجارة والصناعة (رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧) المشروعات المتوسطة والصغيرة من حيث حجم أعمالها إلى :

- **المشروعات المتوسطة .**

هى كل شركة أو منشأة يزيد حجم أعمالها السنوى على ٥٠ مليون جنيه ولا يتجاوز ٢٠٠ مليون .

- **المشروعات الصغيرة** .

كل شركة أو منشأة يزيد حجم أعمالها السنوى على مليون ولا يتجاوز ٥٠ مليون .

- **المشروعات متناهية الصغر .**

كل شركة أو منشأة لا يزيد حجم أعمالها السنوى على مليون جنيه .

2/3خصائص المنشآت المتوسطة والصغيرة .

١- سهولة تأسيسها نظراً لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة , وتوفير فرص عمل بتكلفة إستثمارية منخفضة .

٢- بساطة الهيكل التنظيمى لتلك المنظمات , ومركزية القرارات , وتطوير المهارات الحرفية لبعض الحرف.

٣- تعظيم الإستفادة من الموارد المتاحة محلياً لإنتاج سلع تامة الصنع مما يغطى الطلب المحلى ويقلل الإستيراد.
٤- تُعد هذه المنشآت صناعات مغذية للمنشآت الكبيرة من خلال إنتاج المنتجات الوسيطة أو تقديم الخدمات لها مما يوفر العملة الصعبة , ويلبى إحتياجات السوق المحلى مما يساعد على مواجهة تغيرات السوق .
٥- الإعتماد على الملكية فى كافة العمليات الإدارية والفنية .
٦- إنخفاض أسعار منتجاتها مما يجعلها عامل جذاب للدخول البسيطة , بالإضافة إلى قدرتها على التكيف فى السوق مما يساعد على تحقيق التوازن فى عملية التنمية .

ومن خصائص هذه الضريبة (ضريبة تصاعدية - ضريبة مقطوعة- ضريبة ثابتة)

بالنسبة لتصنيفات هذه للمشروعات :

يجوز للوزير المختص بناءاً على توصية مجلس إدارة الجهاز وبالإتفاق مع البنك المركزى المصرى :

- خفض الحد الأدنى والحد الأقصى لحجم الأعمال ورأس المال لتعريف المشروعات بما لايجاوز ٥٠%.
- زيادة الحد الأدنى والحد الأقصى لحجم الأعمال ورأس المال لتعريف المشروعات بما لايجاوز١٠ % سنوياً.

3 /3الجهات الداعمة للمنشآت المتوسطة والصغيرة.

نظراً لأهمية هذه المشروعات فى زيادة عجلة التنمية الإقتصادية فقد سعت الدولة إلى إعطائها إهتماماً ضمن خططها الإقتصادية لدفع معدلات التشغيل والنمو . **وقد تم هذا من خلال :**

1/3/3 جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

تم إنشاء هذا الجهاز بالقرار رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ ليحل محل صندوق التنمية الإجتماعى المنشأبقرار ٤٠ لسنة ١٩٩١حيث هدف الجهاز إلى :

- وضع برنامج وطنى لتنمية وتطوير هذه المنشآت .
- تهيئة المناخ الإستثمارى اللازم لتشجيعها وتحفيز المواطنين على الدخول إلى سوق العمل من خلالها .
- نشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والإبتكار .

2/3/3 بورصة النيل.

وهى بورصة مصرية ضمن بورصة القاهرة والأسكندريه وهى أول بورصة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتداول أسهم الشركات المتوسطة و الصغيرة حيث تهدف إلى :-

- توفير فرص التمويل والنمو للمنشآت الحديثة فى كافة المجالات لمساعدة هذا القطاع على إيجاد التمويل اللازم للتغلب على المعوقات التى تواجهها .

وقد بلغ عدد المنشآت المتوسطة والصغيرة المقيدة فى بورصة النيل ما يقرب من ٣٠ منشأة ويوجد تقريباً حوالى ٣١ راعى معتمد حتى نهاية ٢٠١٨ , فهى ليست سوق منفصل ولكنها جزء من البورصة المصرية .

3/3/3 وزارة التجارة والصناعة.

قامت الدولة بضم قطاع المشروعات المتوسطة إلى قطاع وزارة التجارة والصناعة وذلك لخلق قطاع قوى ومتطور من الصناعات المتوسطة والصغيرة لديها القدرة على المنافسة وتلبية إحتياجات الاسواق .

وبهدف :

تعظيم قدرتها على المنافسة فى الأسواق الخارجية لفتح أسواق جديدة مما يؤثر إيجابياًعلى زيادة الإنتاج القومى .

لذلك :

عملت الوزارة على مراجعة مواد قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٤ , والقوانين الآخرى ذات الصلة بتنمية هذه المشروعات وريادة الأعمال لدراسة الحزم التحفيزية للتحول من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى .

4/3 الأشكال القانونية للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

تتنوع وتختلف الأشكال القانونية لهذه المشروعات بإختلاف القوانين المنظمة داخل كل دولة وقد تم تصنيف الأشكال القانونية إلى مجموعتين أساسيتن :

١- المنشأة الفردية .

٢- شركات الأعمال وتشمل :(شركات الأشخاص .شركات الأموال .شركة الشخص الواحد) .

5/3الصعوبات التى تواجه المشروعات فى الإلتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية.

تحتاج هذه المشروعات إلى مجموعة من الحسابات تشمل :

- حساب تكاليف الإنتاج وتحديد الإيرادات - بيان ما تتحمله من مصروفات لتحديد نتائج الأعمال - المعرفة الدقيقة لحجم الأصول والإلتزامات - وتحديد الضرائب المستحقة .

وقد واجهت المشروعات المتوسطة والصغيرة العديد من الصعوبات فيما يلى :

ذلك بالنسبة للمشروعات المسجلة لدى مصلحة الضرائب :

- القيام بتسجيل العمليات المحاسبية من خلال تسجيل المعاملات المادية وإمساك الدفاتر والسجلات المحاسبية وإعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية فى ظل مجموعة المبادئ والقواعد والدفاتر .
- تحديد التكلفة الصناعية وتحديد التحاسب الضريبى , وتقديم المعلومات اللازمة لمديرى أو مالك المشروع لمساعدته فى إتخاذ القرارات الإداية .
- ارتفاع تكاليف هذه الأنظمة المحاسبية .

وبالنسبة للمشروعات غير المسجلة لدى مصلحة الضرائب تحت مسمى الإقتصاد غير الرسمى .

- عدم ثقة المنشأة فى إنشاء نظام محاسبى خاص , أو عدم الإحتفاظ بدفاتر وسجلات محاسبية من الأساس .

وحيث يحتاج أى نظام محاسبى إلى آلية لجمع البيانات عن العمليات المالية التى تقوم بها المنشأة بما يفيد مستخدمى المعلومات المحسبية داخلياً وخارجياً .

كل هذا كان دافعاً لجعل هذه المشروعات تعمل ضمن الإقتصاد غير الرسمى .

لذلك سعت وزارة الإستثمار بإصدار معايير خاصة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة بقرار ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والذى بدأ العمل به ٢٠١٦ وتم تقسيم المعيار إلى ٣ انواع للتبسط , كما لايسمح المعيار ببعض المعالجات البديلة والإكتفاء بالمعالجات المحاسبية التى تناسب المشروعات المتوسطة والصغيرة .

وفى ظل ذلك فقد اعطى القانون فترة لتوفيق الأوضاع والتى تعنى :

حصول مشروعات الإقتصاد غير الرسمى على ترخيص من الجهات الإدارية المختصة أو الجهاز قبل إنقضاء مدة الترخيص .

وقد منح القانون ترخيص مؤقت لمشروعات الإقتصاد غير الرسمى التى تتقدم خلال فترة لاتجاوز سنه من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية بطلبات توفيق أوضاعها ولا تتعدى خمس سنوات .

وشملت الإجراءات ما يلى :

- تبسيط الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى قانون التأمينات الإجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ أو قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.
- يجوز إعفاء المؤمن أو صاحب العمل من بعض إلتزاماته وتحمل الدولة لحصة العامل وصاحب العمل لمده محدده .
- توقف الدعاوى الجنائية المقامة ضد مشروعات الإقتصاد غير الرسمى المتعلقة بتوفيق الأوضاع فور حصولها على الترخيص .
- وقف كافة المطالبات الضريبية والحجوزات ذات الصلة للمشروعات الحاصلة على ترخيص مؤقت .
- لا يجوز محاسبة مشروعات الإقتصاد غير الرسمى التى تقدمت بطلب الحصول على ترخيص مؤقت لتوفيق أوضاعها عن السنوات السابقة على تاريخ تقديم الطلب يشترط لهذه المشروعات أن تكون غير مسجلة ضريبياً فى تاريخ العمل بهذا القانون ولا يجوز التمتع بالحوافزغير الضريبية إلا بعد توفيق أوضاعها .

وتصدر شهادات بتوفيق الأوضاع من الرئيس التنفيذى للجهاز وفقاً للضوابط والإجراءات التى تحددها اللائحة .

الحوافز غير الضريبية والحوافز الضريبية .

جاء هذا القانون بالعديد من الحوافز غير الضريبية والضريبية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وقد حددت اللائحة التنفيذية المشروعات التى يمكنها الإستفادة من هذه الحوافز **وهى :**

- التخصيص المؤقت - الترخيص المؤقت - تسهيلات إجراءات التراخيص .
- تبسيط فى المحاسبة لضريبية - مزايا عينية ونقدية - إعفاءات ضريبية .
- تيسيرات إجراءات بدء التعامل - أولويات فى المناقصات الحكومية .

الحوافزغير الضريبية يمنحها مجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة وتشمل ما يلى :

- رد قيمة توصيل المرافق إلى الأرض المخصصة للمشروع .
- منح المشروعات مددلسداد قيمة توصيل المرافق والإعفاء الكلى من فوائد التأخير .
- تحمل الدولة جزء من تكلفة التدريب الفنى للعاملين .
- يجوز لمجلس الإدارة وضع برامج حوافز نقدية للمشروعات المستهدفة بهدف رفع قدرتها التنافسية .
- تعفى مشروعات ريادة الأعمال من رسوم تسجيل براءات الإختراع .

أما الحوافز الضريبية فهى تعفى المشروعات ومشروعات الإقتصاد غير الرسمى التى تتقدم بطلب توفيق أوضاعها وتشمل ما يلى :

- تعفى من ضريبة الدمغة ورسم التوثيق والشهر لعقود التأسيس وعقود التسهيلات الإئتمانية لمدة ٥ سنوات من تاريخ القيد .
- تحصل ضريبة جمركية موحدة بنسبة ٢% على الإستيراد.
- تعفى الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف فى الأصول والألات من الضريبة المستحقة إذا تم إستخدام حصيلة البيع فى شراء أصول أو معدات خلال سنة من التصرف .

شرط التمتع بهذه الحوافز : هو إمساك دفاتر وحسابات منتظمة على النحو الذى تحدده اللائحة .

٥/3 محددات المحاسبة الضريبية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

سوف يتحدد حجم الأعمال وفقا لما يلى :

المحدد الأول:

١- بيانات آخر ربط ضريبى نهائى للممول المسجل لدى مصلحة الضرائب .
٢- بيانات أول إقرار ضريبى يقدمه الممول المسجل لدى مصلحة الضرائب ولم يحاسب ضريبياً .
٣- بيانات الإقرار الذى يقدمه الممول الذى يسجل ضريبيا بعد تاريخ العمل بهذا القانون

المحدد الثانى :

يحدد حجم أعمال المشروع الخاضع للمعاملة الضريبية المبسطة كل خمس سنوات بعد الفحص ويحاسب الممول ضريبيا طبقا لنتيجة الفحص .

المحدد الثالث :

١- لا تسرى القواعد المنظمة للإقرار طبقا لقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على هذه المنشآت .
٢- لايجوز إهدار ما ورد فى الإقرارإلا بعد إثبات ذلك من مصلحة الضرائب (إثبات عدم صحة ما ورد فى الإقرار).

المحدد الرابع :

١- تعفى المشروعات التى يتم محاسبتها ضريبياً وفقا للأسس الموضحة فى هذا الباب من قانون الضريبة على الدخل .

وللوزير وضع نظم مبسطة للسجلات والدفاتر التى تلتزم بها المشروعات الخاضعة للضريبة , وكذلك تقديم حوافز لتشجيع المشروعات التى تتعامل بالفواتير الضريبية .

المحدد الخامس :

١- يكون للممول الذى يتقدم بطلب لمصلحة الضرائب المصرية للخضوع للمعاملة الضريبية المقررة وفقا لأحكام قانون الضريبة على الدخل المشار إليه كما يلى :
- إذا قدر الممول انه حقق خسائر عن الفترة الضريبية محل المحاسبة .
- إذا قدر الممول أن الضريبة المستحقة عليه وفقا لنظام المعاملة الضريبية المبسطة المنصوص عليه فى هذا القانون تجاوز الضريبة المستحق عليه , وفقا لأحكام قانون ضريبة الدخل المشار إليه .

٢- تلتزم مصلحة الضرائب المصرية بمحاسبة الممول وفقا لأحكام قانون الضريبة على الدخل فور تقديم هذا الطلب , وتبين اللائحة التنفيذية ضوابط وإجراءات ومواعيد تقديم هذا الطلب .

وفى هذه الحالة لايجوز للممول أن يتقدم بطلب الخضوع لقانون ضريبة الدخل إلا بعد مضى ٥ سنوات .

ويمكن تلخيص أسس المعاملة الضريبية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقاً للشكل التالى :

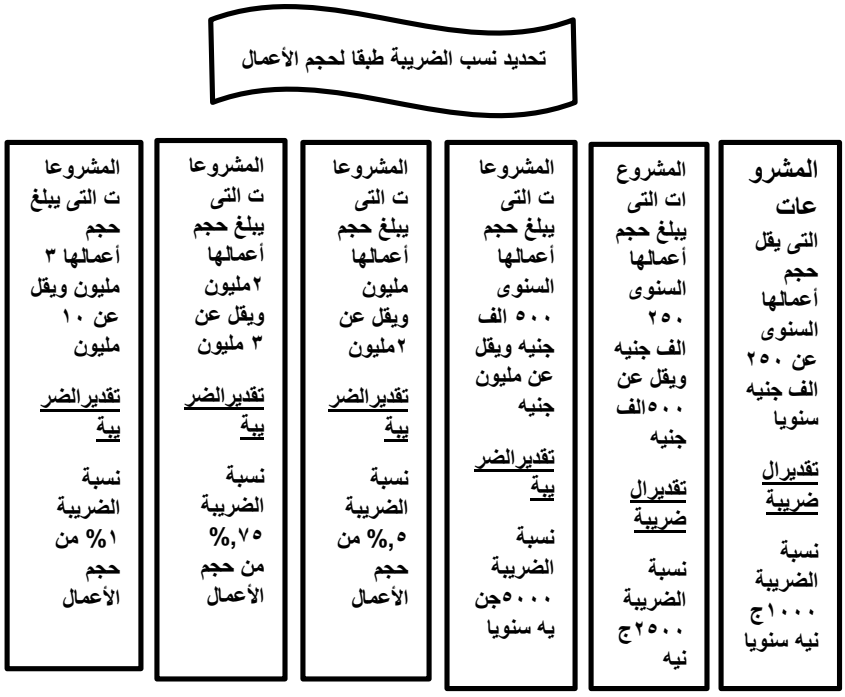

شكل (٥)

(المصدر: إعداد الباحثة)

ثالثاً : مبادرة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة . أقام البنك عدة مبادرات لدعم الشمول المالي من خلال تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ، والتي تم إطلاقها في يناير ٢٠١٦ بشريحة ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥% متناقصة للمشروعات الصغيرة. وبفائدة ٧% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة ١٢% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة . وبلغت التمويلات التي تم ضمها تحت مبادرة المشروعات المتوسطة والصغيرة بالبنك أكثر من ٥٥ مليار جنيه حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٧ .

كما كانت قد صدرت تعليمات بفتح الفروع الصغيرة للبنوك في ديسمبر ٢٠١٤، للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية وبالتالي تحقق البنوك اتساع في دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها متضمنة خفض قيمة رأس المال المطلوب لدى إنشاء فروع صغيرة جديدة ، بالإضافة إلى التعليمات الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول والتي تضمنت توسيع نطاق مقدمي الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.

خامساً : محددات توافق النظام الضريبى المصرى مع إستيراجية الشمول المالى .

- يؤدي التحول من الاقتصاد النقدي الي الاقتصادغيرالنقدي الي زيادة تعزيز الشمول المالي وبالتالي المزيد من الإندماج في الاقتصاد الرسمي، وكذا الحد من التهرب الضريبي وبالتالي زيادة حصيلة الايرادات الضريبية في الناتج المحلي الأجمالي .

- ان الاقتصاد غير الرسمي لو تم حصره على نحو أمثل سيؤدي الي مضاعفة الحصيلة الضريبية وهنا يظهر دور وأهمية الشمول المالي والتحول نحو المعاملات الرقمية الالكترونية بدلا من المعاملات النقدية بهدف دمج كل فئات المجتمع في منظومة الاقتصاد الرسمي مما يؤدى إلى زيادة الحصيلة ومن ثم خفض عجز الموازنة العامة للدولة ودفع عجلة التنمية .

حيث تعتبر ظاهرة الإقتصاد غير الرسمى ظاهرة عامة تعانى منها معظم الدول وخاصاً الدول النامية , حيث تنعكس سلباً على الإيرادات الضريبية المحققة وتساهم فى زيادة العجز الجارى للدولة,ومن ثم فإن عدم الحد من هذه الظاهرة يشجع على الفساد وخاصاً فى حالة عدم وجود تحديد دقيق لحجم منظومة الإقتصاد غيرالرسمى , فالإقتصاد غير الرسمى يؤدى إلى إضعاف قدرة الحكومة على تمويل إستثماراتها بإعتباره أداه من أدوات السياسة المالية فى توجيه النشاط الإقتصادى , فالعلاقة عكسية كلما اتسع نطاق الإقتصاد غير الرسمى كلما قلت عملية التنمية الإقتصادية .

لذلك حرصت الدولة على إتخاذ الإجراءات اللازمة لمعرفة مصادر دخل المكلفين بالخارج ومقدار الأرباح التى يحصلون عليها (من خلال تقديم الإقرارات) أو الإطلاع على حساباتهم بالبنوك وتقديم كشوف مفصلة , أو إستقطاع الضريبة مباشرة وتحويلها إلى الخزانة العامة , وعلى الجانب الآخر تم عقد الإتفاقيات الدولية لمكافحة التهرب الضريبى , بهدف تدعيم التعاون بين الدوائر الضريبية للدول المتعاقدة من أجل تبادل المعلومات والمساعدة لتحصيل الضرائب ,بالإضافة إلى ما تحققه هذه الإتفاقيات من منع الإزدواج الضريبى حتى لايجد المكلف مبرراً للتهرب الضريبى .

كما بادرت المنظمات الدولية بتقديم خطة عمل لإعداد دليل إسترشادى يتضمن مبادئ وأحكام تساعد الدول على مواجهة ممارسات التهرب والتجنب الضريبى وسد الفجوات فى قوانين الضرائب التى تدفع الشركات للإستمرار فى هذه الممارسات, وصدرالدليل الإسترشادى (٢٠١٣) وتضمن على عدة مبادئ منها (الموازنة بين مبدأ منع الإزدواج الضريبى ومبدأ منع إزدواجية الإعفاء الضريبى , والإتفاق على معايير موحدة لوسائل التحصيل الضريبى تساهم فى تعزيز الرقابة على المركز المالى للشركات), بهدف تحديد الوعاء الضريبى بكفاءة .

فى عام ٢٠١٤ قامت المنظمة بإعداد صيغة مقترحة لإتفاقية دولية تحتوى على أحكام خاصة تعالج ظاهرة التهرب والتجنب الضريبى.

وبذلك يتضح دور وأهمية الشمول المالى فى تعزيزوالحد من التهرب الضريبى ودمج الإقتصاد غير الرسمى فى الإقتصاد الرسمى .

ويمكن تلخيص تأثيرإستيراجية الشمول المالى لتطوير المنظومة الضريبية والحد من التهرب الضريبى كما يلى :

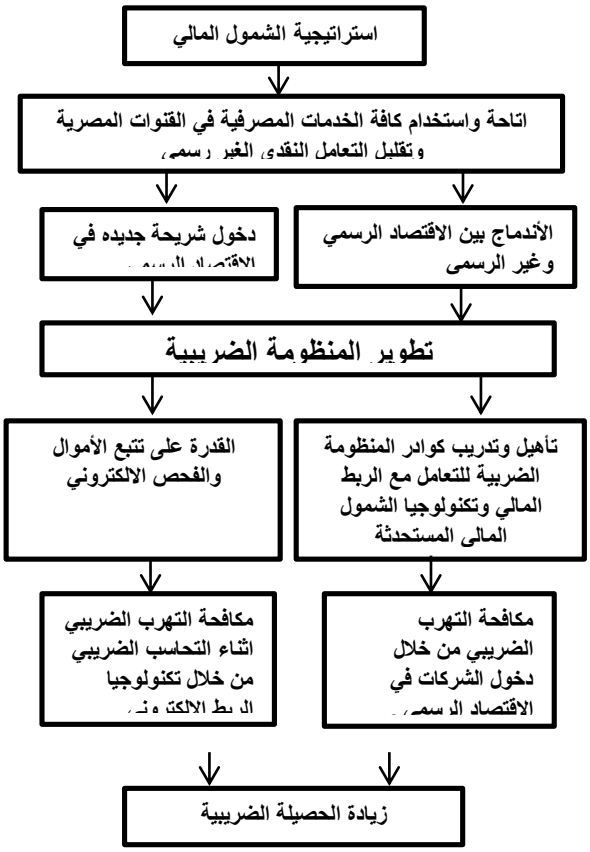

(المصدر : إعداد الباحثة) شكل (٤)

علاقة الشمول المالى بالإدارة الضريبية .

من خلال العرض السابق لتطوير الإدارة الضريبية لمواكبة التطورات التكنولوجية لإصلاح المنظومة الضريبية , وتقديم خدمة متميزة للمجتمع الضريبى لتحقيق العدالة والإلتزام الطوعى بأداء الضريبة المستحقة , فقد تبين أثر الشمول المالى على المجتمع حيث أصبح من السهل وجود حسابات مصرفية , وبطاقات إئتمان , وهواتف ذكية يستطيع الممول التعامل من خلالها بما يقلل من التعاملات النقدية ويقود إلى التعاملات غير النقدية. وضم مشروعات الإقتصاد غير الرسمى إلى الإقتصاد الرسمى .

وقد تم ميكنة الإقرارات الضريبية لجميع الشركات وكذلك الدفع الإلكترونى وصدور البطاقة الإلكترونية ,بالإضاقة لذلك تم مراقبة تسجيل المتحصلات على القيمة المضافة , من خلال إنشاء قاعدة البيانات المرتبطة بالنظم الإلكترونية الحديثة للمعاملات الضريبية ومن ثم حصر المجتمع الضريبى.

ومن أجل هذا التطور التكنولوجى تم إصدار العديد من التشريعات والقوانين فى سبيل تيسير الإجراءات وتطبيق المنظومة الإلكترونية والتى شملت أخيراً تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية .

وكان هذا التطوير بالتزامن مع إدخال النظم الإلكترونية منذ عام ٢٠١٨ كبداية للإقرار الإلكترونى , وتسعى مصلحة الضرائب المصرية فى سبيل ذلك إلى تبسيط الإجراءات للتحاسب الضريبى بما يزيد من إيرادات الدولة ويساهم فى تحقيق العدالة الضريبية ويُحد من التهرب الضريبى مما ينعكس أثره فى دفع عجلة التنمية الإقتصادية .

وبذلك يتم قبول الفرض القائل :

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين مبادرات الشمول المالى والتحاسب الضريبى".

كما تبين أثر تطوير الإدارة الضريبية على التحاسب الضريبى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .

يعتبر صدور قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أهم تطورات الإدارة الضريبية لمعالجة مشكلات التحاسب الضريبى لهذه المشروعات حيث يساهم هذا القانون فى وضع إجراءات مبسطة لعملية التحاسب الضريبى والتى تمثلت فى كونها ضريبة ثابتة ومقطوعة وتصاعدية طبقاً لحجم الأعمال, بالإضافة إلى المزيد من الحوافز الضريبية وغير الضريبية بهف زيادة هذه المشروعات لإعتبارها ذات أهمية فى عجلة التنمية الإقتصادية وأيضا لتشجيع مشروعات الإقتصاد غير الرسمى للتسجيل لدى مصلحة الضرائب والإنضمام فى المؤسسات الرسمية للدولة .

فكلا من الشمول المالى والإدارة الضريبية يسعى إلى تعظيم الفائدة من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال تقديم التمويل اللازم لتلبية إحتياجات هذه المشروعات وأيضا تيسط إجراءات التحاسب لهذه المشروعات بما يحقق الهدف وهو حصر المجتمع الضريبى والمساهمة فى زيادة إيرادات الدولة ودفع عجلة التنمية الإقتصادية والإنتاج القومى ومن ثم تقليل عجز الموازنة العامة.

وبذلك يمكن قبول الفرض القائل :

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين التحاسب الضريبى والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر "

ومن خلال العرض السابق والتحليل النظرى تم التوصل إلى هذه النتائج .

النتائج والتوصيات .

أولاً : النتائج النظرية .

١- سرعة تطبيق الشمول المالى ساهم فى تقليل الإستبعاد المالى بين الطبقات الإجتماعية من خلال وصول الخدمات المالية إلى كافة طبقات المجتمع وتقليل التكلفة وسرعة الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية.

٢- تطبيق الشمول المالى وإستخدام التكنولوجيا المالية والمصرفية يؤدى إلى زيادة إدخار الأفراد ومن ثم زيادة عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مما ينعكس أثرة على دفع عجلة التنمية الإقتصادية وزيادة إيرادات الدولة ومن ثم المساهمة فى تقليل عجز الموازنة العامة للدولة .

٣- ساهم تطبيق الشمول المالى فى وجود قاعدة بيانات قوية للأفراد وحساباتهم من خلال الرقم القومى مما يسهل عمليات الحصر وقياس الموارد الموجودة وهذا ينعكس أثره على عملية الرقابة والمتابعة وحصرالمشروعات غير المدرجة وغير المسجلة لدى مصلحة الضرائب مما يساعد حصر المجتمع الضريبى .

٤- ساهم الشمول المالى فى توفير المعلومة الإلكترونية التى تدعم الإقرارات الإلكترونية ومن ثم إحكام الرقابة المالية وفحص الإقرارات الضريبية بالأدوات الحديثة المطبقة فى العالم .

٥- إصدار البطاقة الضريبية الإلكترونية وتقديم الإقرارات الإلكترونية ساعد فى الكشف عن مدى مصداقية المعلومات التى يقدمها الممولين ومدى مصداقيتها مع الشمول المالى وتوفير قاعدة بيانات متكاملة مما ينعكس أثره على سهولة الفحص الضريبى لكلا من الممولين ومأمورى الضرائب وهذا يساعد على سرعة وتحصيل المستحقات الضريبية .

٦- إستكمالاً لتطورات الإدارة الضريبية فقد أصدر وزير المالية قرار ١٨٨لسنة ٢٠٢٠ والذى تضمن إنشاء نظام مركزى لمنظومة الفواتير الإلكترونية لتلقى ومراجعة وإعتماد الفواتير لحظياً, مما يساعد على ضم الإقتصاد غير الرسمى للمنظومة الرسمية والقضاء على الفواتيرالوهمية ومكافحة التهرب الضريبى بالإضافة لذلك فإنه يُمكن من فحص فواتير المشتريات والمبيعات بشكل أوتوماتيكى .

٧- يساعد الشمول المالى على زيادة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وإدراجها ضمن منظومة الإقتصاد الرسمى وعلى الجانب الآخر يوفر التمويل اللازم للمشروعات حديثة النشأة, مما يساعد على زيادة موارد الدولة ويؤدى إلى تقليل والحد من التهرب الضريبى .

٨- تم صدور قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتيسير محاسبة هذه المشروعات من خلال وضع نظام ضريبى مبسط بربط ضريبة ثابتة مقطوعة وتصاعدية لكل فئة طبقاً لحجم الأعمال

مما يؤدى إلى سهولة عملية التحاسب الضريبى , وبما يساعد على زيادة وتحفيز هذه المشروعات لما تحققه من دعم فى الإنتاج القومى ومن ثم زيادة إيرادات الدولة .

٩- ساعدت إطلاق خطة تطوير خدمات إدخال البيانات إنشاء تطبيقات تتيح الرد على الأسئلة الضريبية لخدمات الإقرارات الإلكترونية بهدف تبسيط الإجراءات خاصة بالنسبة لصغار الممولين .

١٠- الإعتماد على الدفع الإلكترونى والتحصيل الإلكترونى بالتكامل مع شبكة ضخمة من مقدمى الخدمات المالية لكل من إيرادات ومدفوعات الجهات الحكومية بالدولة تنفيذ القرارات المجلس القومى للمدفوعات الخاصة بالتحول إلى المجتمع الرقمى .

التوصيات :

١- نشر الوعى الضريبى بين أفراد المجتمع , وتعريف المكلفين بواجباتهم الضريبية , بشتى الطرق والوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة .

٢- إعادة النظر فى العقوبات المقررة فى التشريعات الضريبية , وتقرير مسئولية جنائية ومدنية على جميع الشركاء فى التهرب , من رؤساء مجالس الإدارة والمحاسبين القانونيين , مع إحكام صياغة القوانيين الضريبية لتلافى الثغرات التى تساعد على التهرب .

٣- تحسين كفاءة الإدارة الضريبية ودعمها بالعاملين الأكفاء والأجهزة الحديثة والمتطورة والوسائل الفنية الحديثة فى الحقل الضريبى .

٤- يجب أن تتمتع الإدارة الضريبية بقدر من الإستقلال يمنحها قدر من المرونة بحيث تكون قادرة على إجراء التغيرات الإجرائية المناسبة للإستجابة لما تحتاج إليه الدولة من زيادة فى الإيرادات الضريبية .

٥- وضع نظام تحفيزمادى ومعنوى جيد لموظفى الإدارة الضريبية يراعى جودة الأداء وتحقيق الأهداف .

٦- وضع السياسات وإتخاذ القرارات لتسيير وممارسة العمل الضريبى , لمواجهة الطبيعة المتغيرة للظروف التى يعمل بها الجهاز الضريبى مما يؤدى إلى سرعة القضاء على معوقات العمل الضريبى وسرعة تحصيل الإيرادات الضريبية .

٧- الاستفادة من المنظومة التكنولوجية والتعامل الإلكترونى-سواء فى عمليات الفحص أو الإخطار أو التحصيل - فى تقليل التعامل المباشر بين الموظف «مقدم الخدمة» والمواطن «دافع الضريبة».. مما يحد من احتمالات الفساد.

٨- فيما يخص بيئة العمل.. يتطلب الأمر الارتقاء بمقار الضرائب, لتصبح جاهزة للتعامل مع دافعى الضرائب بشكل أكثر تقدماً لأن معظمها تم بناؤه بعشوائية وداخل مقار سكنية مما يجعلها غير مناسبة للعمل.

٩- يجب أن تتمتع الإدارة الضريبية بدرجة كبيرة من الاستقلالية, بما يتيح لها أداء مهامها وتحمل مسؤولياتها التى حددتها القوانين الضريبية المختلفة. وفى نفس الوقت تحميها من خطر التدخلات السياسية وحيادها فى التعامل مع كافة أطراف المجتمع الضريبى.

١٠- مكافحة الفساد المالى والإدارى من خلال وضع نظام فعال للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بما يسمى التحول من الحكومة إلى الحَوكمة (مثل الرقابة الإدارية والجهاز المركزى للمحاسبات)

المراجع .

أولاً : المراجع العربية .

١- العادلى , عبد الله ,٢٠١٣ " مصلحة الضرائب تحارب التخطيط الضريبى " مقالات وآراء – مستشار ضريبى دولى .

٢- الأشقر , مني محمود علي، (٢٠١٩), " دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر " ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، المؤتمر العملي الثالث " التنمية المستدامة والشمول المالي – الرؤى والآثار والتداعيات " ، المجلد الأول .

٣- السواح, نادر شعبان ، نصير, مبروك محمد ،(٢٠١٩), " دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في مصر " ،كلية التجارة – جامعة طنطا ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، المؤتمر العملي الثالث " التنمية المستدامة والشمول المالي – الرؤى والآثار والتداعيات " ، المجلد الثاني.

٤- اتحاد الصناعات المصرية - إتحاد بنوك مصر : إعداد طيبة للاستشارات ، " مشروع التحول إلي الاقتصاد غير النقدي " ، فبراير ٢٠١٦ .
٥- اتحاد بنوك مصر- مشروع التحول للاقتصادغير النقدي http://www.fei.org, eg٢٠١٦
٦- البنك المركزي المصري " تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٤.
٧- البنك المركزي المصري " تقرير الاستقرار المالي ٢٠١٧.
٨- الوقائع المصرية , القرار الوزارى رقم (١٨٨) لسنة ٢٠٢٠ .
٩- إبراهيم , محمد زيدان حموده محمد جابر ,آيات هاشم " تقييم فعالية معيار المحاسبة المصرى الخاص بالمنشآت الصغيرة الخاص بالمنشآت المتوسطة والصغيرة وأثره على جودة الإفصاح " المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة"الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠- كلية التجارة – جامعة الأسكندرية (٢٠١٨) فى الفترة من ٢٠ -٢١ ديسمبر .
١٠- بكر, عبد الرحمن ,(٢٠١٦) " الحوكمة الضريبية وآثرها على الحد من التهرب الضريبى "ص ص ١- ٣٠
١١- At available WWW.Uobabylon.iq.edn
١٣- خليل, أحمد فؤاد،(٢٠١٦), " آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية "، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد ٤٢٢.
١٤-خليل, احمد كامل،(٢٠١٩), " دور الشمول المالي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر " ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، المؤتمر العملي الثالث " التنمية المستدامة والشمول المالي – الرؤى والآثار والتداعيات " ، المجلد الثاني.
١٥-خليل معوض السيد محمد ,(٢٠١٦) " رؤية إستراتيجية لإصلاح المنظومة الضريبية "المؤتمر العلمى الرابع والعشرين - دور الضرائب فى تحقيق إستراتيجية ٢٠٣٠" –الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب – مركز الدراسات المالية والضريبية .
١٦-رابح رتيب بسطا , الممول والإدارة , دار النهضة العربية , القاهرة , د. ت .
١٧-سيد, شريف عباس (٢٠١٦), " تعدد تعديلات التشريع الضريبى المصرى وأثره على إستراتيجية ٢٠٣٠" بالتطبيق على ضرائب الدخل - المؤتمر العلمى الرابع والعشرين - دور الضرائب فى تحقيق إستراتيجية ٢٠٣٠" – الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب – مركز الدراسات المالية والضريبية.
١٨-صندوق النقد الدولى , تقرير آفاق الإقتصاد الإقليمى , ٢٠١٧.
١٩-معهد التخطيط القومى , لقاء الخبراء الموسم العلمى (٢٠١٧ , ٢٠١٨) "وقائع الحلقة السادسة الشمول المالى والمشروعات الصغيرة ومتناهية الضغر" .
٢٠-مالك , أحمد كريدى , (٢٠١٧) " التهرب الضريبى ووسائل مكافحته " كلية التجارة والإقتصاد – جامعة القادسية – ص ص ١-٤٨ .
٢١-محمد , مشرح على أحمد (٢٠١٩)," نحو إستراتيجية وطنية للشمول المالى فى مصر وأثرها على عملية التنمية المستدامة "دراسة تحليلية - كلية التجارة – جامعة طنطا ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، المؤتمر العملي الثالث " التنمية المستدامة والشمول المالي – الرؤى والآثار والتداعيات " ، المجلد الثاني.
٢٢-فريز (٢٠١٦) , " تحسين فعالية الإدارة الضريبية وإعادة هيكلتها كوسيلة من وسائل الإصلاح الضريبى " - المؤتمر العلمى الرابع والعشرين - دور الضرائب فى تحقيق إستراتيجية ٢٠٣٠" – الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب – مركز الدراسات المالية والضريبية .
٢٣-قرار رئيس مصلحة الضرائب رقم (٣٨٦) لسنة ٢٠٢٠ بشأن منظومة الفاتورة الإلكترونية .
٢٤-قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠ م .

ثانياً :المراجع الأجنبية.

1- A Summary of Working Papers on Tax Evasion, April, (2017).
2- Akhil Damodaran ,Financial Inclusion: Issues and Challenges,Akgec International Journal of Technology, Vol. 4, No. 2, 2013.
3- Dr.Anupama Sharma, Ms. Sumita Kukreja, An Analytical Study:Relevance of Financial Inclusion For Developing Nations, International Journal Of Engineering And Science, Issn: 2278-4721, Vol.2, Issue 6 , March 2013.
4- Egyptian Banks Federation, (2017), Facilitating Bank Account Transactions A Step Towards Financial Inclusion in Egypt.
5- Gradstein, H., Randall, D., & Ardic Alper, O. (2018, June 01). Developing and Operationalizing a National Financial Inclusion Strategy (Working paper No. 127712). Retrieved in February 2019.
6- Franklin Allen, et," The Foundations of Financial Inclusion:Understanding Ownership and Use of Formal Accounts, at the World Bank" , the CEPR/Study Center Gerzensee European Summer Symposium in Financial Markets, and the FDIC's 2nd Annual,2015.
7- Luna Martínez, J. (2017). Financial Inclusion in Malaysia–Distilling Lessons for Other Countries. World Bank Working Paper, (115155).
8- Zakariya, A. (2015), "Tax Evasion Determinants: Evidence From Nigeria" **University Utara Malaysia**.
9- Damodaran ,A." Financial Inclusion :Issues and Challenges", Akgee International Journal of Technology ,Vol.4 , No.2 , 2013.
10- Enoto Lukunga, "Financial Technology: Unlocking the MENA Region, Afghanistan, Pakistan, the Caucasus and Central Asia", Regional Economic Prospects, Middle East and Central Asia Department, October 2017.
11- Franklin Allen, et,The Foundations of Financial Inclusion:Understanding Ownership and Use of Formal Accounts, at the World Bank, the CEPR/Study Center Gerzensee European Summer Symposium in Financial Markets, and the FDIC's 2nd Annual,2015.
12- Lee,T.H.and Kin ,H.W. , " An Exploratory Study on Fintech Industry in Korea : Crowdfunding Case " , 2015 .
13- http://www.cgap.org/topics/financial-inclusion